الخيارات المتاحة لخصخصة الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٨٠-٢٠١٢)

م.د. عصام هادي محمد الصالحي

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كركوك

The Available Options For The Privatization Of The Iraqi Economy(1980-2012)

Dr. Lec.Esam Hadi Mohammed
Uni. of Kirkuk - college of Admin. & Eco.

تاريخ استلام البحث ٢٠١٦/١/٢٧ تاريخ قبول النشر ٢٠١٦/٣/٢٨

الخيارات المتاحة لخصخصة الاقتصاد العراقي

ينبغي تطبيق إستراتيجية الخصخصة في برنامج تنمية الاقتصاد العراقي من أجل تخفيف عبء أزماتها ولاسيما ما يعانيه من التدهور البنياني في قطاعاتها الإنتاجية المختلفة سواءً على مستوى السلعي أو التوزيعي أو الخدمي والبناء الصحيح لخصخصة الاقتصاد العراقي يأتي من خلال فهم واقع وتطور أداء النشاط الاقتصادي في العراق خلال مدة الثمانينات والتسعينات وما بعد (2000) والمتمثلة بالإنتاج السلعي والخدمي وحسب القطاعات الاقتصادية التي تتكون منها الاقتصاد العراقي وكيفية التوزيع في حصة تكوين رأس المال المحلي بين القطاعين العام والخاص .ولتحقق من هذا الأمر جاءت الدراسة (الخيارات المتاحة أمام خصخصة الاقتصاد العراقي) للكشف عن بعض الحقائق الموضوعية المتاحة في الاقتصاد العراقي من أجل تطبيق برنامج الخصخصة.

The privatization strategy which held by the Iraqi economy development program should be applied by the privatization strategy in order to reduce the burden of it's crisis , especially deterioration structure in the various of productive sectors, whether which are the commodity , distributive or service level ,The true building of the privatization of the Iraqi economy comes through the understanding of reality and the evolution of the performance of activity Economic in Iraq during the period of the eighties and nineties and beyond (2000) and how to distribution in the share of domestic capital formation between the public and private sectors .to achieve of this matter, came this study (the available options for the privatization of the Iraqi economy) to detect some objective facts available in the Iraqi economy for application the privatization program.

الخيارات المتاحة لخصخصة الاقتصاد العراقي

تعرض الاقتصاد العراقي وخلال الربع الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحالي إلى عديد من الصدمات والتغيرات الكبيرة التي أفقدت كثير من خصائصه الموضوعية والمتمثلة بوفرتها من الموارد الريعية والطبيعية فضلاً عن قلة عدد سكانها والموقع الجغرافي المتميز الذي يمتاز به الاقتصاد العراقي، وقد مر الاقتصاد العراقي بثلاث مراحل رئيسية ابتداءً من اقتصاد التنمية في السبعينات واقتصاد الحرب في الثمانينات واقتصاد الحصار في التسعينات وانتهاءً باقتصاد الاحتلال ما بعد ٢٠٠٣، فبعد إن كان الاقتصاد إنفاقياً لأجل التنمية أصبح إنفاقياً لأجل ديمومة ماكينة الحرب ثم قيد الإنفاق وحرم العراق من الإفادة من وفورات اقتصاده وبالشكل الذي

يخدم بناءه واختتم باقتصاد الاحتلال الذي فتح فيه الإنفاق من الوسع بابه ودون مراعاة الشروط الموضوعية والاقتصادية مع تعطل حركة الأنشطة الاقتصادية الرئيسة المتمثلة بالزراعة والصناعة ومع تفشي مناخ الفساد المالي والإداري في جميع مرافق مؤسسات الدولة. ومن هنا جاءت الدراسة لبحث الواقع الاقتصادي في المراحل الزمنية الأساسية.

المقدمة:

يأتي موضوع الدراسة من زاوية التحليل الاستقرائي لواقع الاقتصاد العراقي خلال الفترة الزمنية التي مضت والتي يمكن أن تكون واقعة زمنية يمكن من خلالها تشخيص مسار التطور الاقتصادي التي مر بها الاقتصاد العراقي، ولهذا فإنَّ الدراسة جاءت كاشفا للحقائق التي احتواها الاقتصاد العراقي.

مشكلة البحث:

تمثلت مشكلة الدراسة بعدم إمكانية التكييف واقع الاقتصاد العراقي لمتطلبات إستراتيجيات الخصخصة والذي يحاول القائمون على نسخها على واقع الاقتصاد العراقي ودون مراعاة الواقع التاريخي لتطور الاقتصاد العراقي والإمكانات المادية والطبيعية التي يتمتع بها الاقتصاد العراقي.

هدف البحث:

تحاول الدراسة تشخيص الواقع الحقيقي لمراحل تطور الاقتصاد العراقي خلال فترة عقد الثمانينات والتسعينات وعقد ما بعد عام (٢٠٠٠) وحسب السنوات المختارة والمتاحة في الإحصائيات الخاصة عن المؤشرات الكلية للاقتصاد العراقي.

فرضيات البحث:

تنطلق الدراسة من الفرضيات التي مؤداها:

١- يعاني الاقتصاد العراقي من الاضطرابات القوية غير المتوقعة بسبب عوامل سياسية خارجية بالشكل الذي تظهر عدم استقرار النمو السليم في الاقتصاد.

٢- يتسم الاقتصاد العراقي بالسمة الريعية ولم يخرج إلى مستوى التصنيع والزراعة بالشكل الذي يخدم أهداف وتوجهات إستراتيجيات الخصخصة.

هيكلية البحث:

اعتمد الباحث في تناول المشكلة على الهيكلية المبينة في المباحث الآتية:

المبحث الأول: مفهوم ونظريات الخصخصة.

المبحث الثاني: الخصخصة والاقتصاد العراقي في عقد الثمانينات والتسعينات.

المبحث الثالث: الخصخصة وفترة ما بعد الألفية الثانية.

أهمية الدراسة:

تنطلق أهمية الدراسة من الأهمية التي تشكلها الخصخصة بالنسبة للاقتصاد العراقي ولاسيما إن أغلب اقتصادات البلدان النامية والتي يُعَدُّ العراق من ضمنها والتي تتوجه نحو اقتصاد السوق ،ومن متطلبات التحول نحو اقتصاد السوق هي خصخصة المشاريع والمؤسسات الصناعية والزراعية والخدمية.

النطاق الزماني والمكاني:

النطاق المكاني للدراسة هو القطاعات الإنتاجية التي يتكون منها الاقتصاد العراقي أما النطاق الزماني فهي السنوات المتاحة من الثمانينات والتسعينات وسنوات مختارة ما بعد عام (٢٠٠٠) وحتى عام (٢٠١٢).

المبحث الأول: مفهوم ونظريات الخصخصة

يمتازُ كثير من الدول النامية بهيمنة الدولة على ملكية المؤسسات الإنتاجية سواء الخدمية منها أو السلعية ولازال هذا الأمر جاريا لدى كثير منهم حتى نهاية القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين ويرفضُ كثير من حكوماتها التخلي عن احتكارها في ملكياتها لهذه المؤسسات على الرغم من عدم إمكانيتها وضعفها في ديمومة الكفاءة والتطوير لهذه المؤسسات بالشكل الذي يضمن البقاء ضمن التنافس الدولي الجاري بين الدول على جميع المستويات والأنشطة الاقتصادية فسياسة الخصخصة التي بدأت في كثير من الدول من بداية النصف الثاني من القرن الماضي لازالت في بداياتها ولا سيما لدى كثير من الدول النامية. وفي عالمنا اليوم لا يمكن تصور عالم اقتصادي بدون إستراتيجيات للخصخصة والهدف الأساسي من أية عمليات والإجراءات التي تستهدف بناء الخصخصة هو إقامة الاقتصاد الكفء القائم على أساس الملكية الفردية (الخاصة) بدلا من الاقتصاد القائم على أساس الملكية العامة (الاجتماعية) ولاسيما عندما تصبح الدولة عاجزةً وغير قادرةً على تطوير قطاعاتها وتلبية متطلبات جمهورها فعلى سبيل المثال جمهورية يوغسلافيا الاشتراكية السابقة وخليفتها جمهورية يوغسلافيا الاتحادية لم تحققا تقدما اقتصاديا في ظل الملكية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية لصالح الدولة فأصبح الركود والأزمات الاقتصادية لهذه المؤسسات عواقب وخيمة لهذه المؤسسات في حين سجلت المؤسسات لدى القطاع الخاص مستويات تحسن مستمر وزيادة فرص المنافسة من أجل البقاء ودوام استمرار الإنتاج من خلال إدخال التحسينات والتقنيات المتطورة في نمط الإنتاج مع إيجاد مصادر مالية جديدة أفضل للتنظيم والانضباط في العمل [1]. فالخصخصة هي أداة لتحسين أداء الأنشطة الاقتصادية من خلال تضمين حصة السوق بما لا يقل عن ٥٠% من موجودات وأسهم الدولة والتي يتم بيعها للقطاع

1- Boris Bogovic and Others /The New Model of Privatization in Serbia /center of liberal democratic studies /Belgrade /December -2000 /page 6

الخاص فالخصخصة هي تغير طبيعة العلاقة بين القطاعين العام والخاص من خلال بيع ممتلكات وأصول الدولة ورفع القيود عن التعاقدات وهي بذلك تساعد على إنشاء أسواق حرة وتعزز المنافسة وتبرر حجج الرأسماليين حول قدرة السوق على تطوير الاقتصاد والتي تشمل على سلسلة من التدابير التي تكفل نقل سيطرة وهيمنة إدارة وملكية المؤسسات من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص إذ يرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UND) بان الخصخصة هي الحركة والخطوات نحو اقتصاد السوق من خلال [٢] :

- إعداد سياسات اقتصادية وتعزيز الإطار التنظيمي لاقتصاد السوق من خلال تطوير جوانب حقوق الملكية والأدوات القانونية التشريعية للمؤسسات المالية المختلفة.
- تطوير القطاع الخاص.
- خصخصة المؤسسات الاقتصادية العامة على اعتبار أن الخصخصة هي محاولة لتعزيز دور السوق ضد القرارات التي تتخذها الحكومة المتمثلة بالمدبر الاقتصادي الأول وعلى افتراض أن الخصخصة تصبح هي العملية التي من خلالها تدرس الحكومة نقل واجباتها وبعض حصصها إلى القطاع الخاص من أجل تعزين دور السوق وضمان متطلبات الأداء الأفضل.

فالخصخصة هي عنصر رئيسي من عناصر برنامج الإصلاح الهيكلي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء لأن الهدف من البرنامج هو تحقيق أعلى كفاءة للاقتصاد الجزئي وتعزيز النمو الاقتصادي والحد من متطلبات اقتراض القطاع العام من خلال القضاء على الإعانات التي لا ضرورة ولا مبررة لها إذ أثبتت الشواهد التاريخية للبلدان التي نفذت الخصخصة على اقتصادياتها بأنها استطاعت أن تحقق الربحية والكفاءة في كل قطاعاتها الاقتصادية وعززت إمكاناتها التنافسية والاحتكارية على مستوى الاقتصاد الجزئي [٣] وكما مبين في الجدول (1) ، دول ذات مستويات دخول مختلفة والتي انتهجت الخصخصة ضمن برامج الإصلاح من حيث نسب حصص ملكية المؤسسات العامة في الناتج المحلي الإجمالي:

---

[2] Privatization Conceptual Understanding ,Theoretical Foundation and Emperical Perspective / Chapter II /

www-ebord-com –pubs /pdf / Page 31-32

[3] Eytan Sheshinski and Luis F.Lopez calva /Privatizan and its benefits ;Theory and Evidence /CES,ifo Economics

Studies/VOL 49 / 3 -2003,/PAGE 430/ WWW .Citeseer,1ST ,Psu. edcation

جدول (1)

تطور في حصة القطاع العام من الناتج المحلي الإجمالي للمدة (1980-1990)

ت	المجموعات حسب الدخول	1980	1990	التغير
1	دول ذات الدخول الأقل	15	2.5	-12.5
2	دول ذات الدخول المتوسطة	11	4	-7
3	**دول ذات الدخول أعلى من المتوسط**	10.5	4	-6.5
4	دول ذات الدخول العالية	6	4	-2

المصدر:

Eytan Sheshinski and Luis F.Lopez calva /Privatizan and its benefits ;Theory and Evidence /CES,ifo

Economics Studies/VOL 49 / 3 -2003,/PAGE 430/ WWW .Citeseer,1ST ,Psu. edcation

ونستخلص من الجدول (1) بان البلدان ذات الدخول الأقل استطاعت أن تحقق إنجازاً اكبر نحو الخصخصة علما أن الشروط المؤسسية والثقافية والاجتماعية لاقتصاد السوق غير قائمة وتواجه تغيرات هيكلية في المستقبل أما البلدان ذات الدخل المتوسط فإنَّه من الممكن لها تدريجيا أن تصبح متوجهة أكثر نحو السوق رغم إنها تبقى اقتصادات مختلطة مع مشاركة حكومية متباينة أما الدول التي هي في المراحل الأخيرة من التنمية فلديها الشروط التي تسمح لها الاعتماد على الأسواق الخاصة والأسعار التنافسية[٤] وهذه التغيرات كانت تصب في خانة تعزيز النمو الاقتصادي لبلدانهم.

أما مسألة كفاءة الدولة بالمقارنة مع الملكية الخاصة فهي موضوع جدل ونقاش على مر التاريخ وامتد النقاش إلى عديد من مجالات فلسفة الاقتصاد بما في ذلك اقتصاد الرفاه والاختيار العام والتنظيم الصناعي وتحسن المالية العامة التي تعتبر بشكل وبأخر متطلبات ومتممات سياسة الخصخصة [٥]. وكلما كانت المشاريع الاقتصادية المتجهة إلى الخصخصة فعالة وكاملة في إدارتها كلما كانت منجزة ومحققة للأهداف الموضوعة للخصخصة وهو ما يحتاج إليه المشروع عند اتخاذ القرار [٦]. ويتجلى هذا الأمر عند أقدام سياسة الخصخصة في بدء الأمر على

[٤]– د. مدحت القريشي / التنمية الاقتصادية نظريات وسياسيات وموضوعات / دار وائل للنشر والتوزيع /الطبعة الأولى /٢٠٠٧/ص ٢٦٣

5 -William L.Megginson and Jefry M.Nert./From State to Market :A Survey of Empirical / Journal of Economic literature /August-31-2000/www Faculty staff /pdf / pag 8

[٦]– الخضيري ،محسن احمد (الدكتور) /خصخصت المصارف والبنوك / مقدمة في غلم التوازنات الاقتصادية / ابتراك للطباعة والنشر والتوزيع /٢٠٠٩/ص١٤٩

خصخصة المصارف والبنوك على أساس إنها مؤشر على تحسن المالية العامة باتجاه تدعيم الخصخصة.

وانتهج كثير من الدول الفقيرة برامج الخصخصة من أجل الدعم والاستمرار في النمو والاستقرار الاقتصادي فعلى سبيل المثال تجربة غينيا وهي من البلدان الإفريقية التي حصلت على استقلالها في (1960) ولغاية (1980) كانت الدولة تحتكر أنشطة الاتصالات والمياه وتقدم خدمات للمستهلكين بكمية غير كافية وجودة منخفضة وكانت نسبة (38%) من السكان يتم تجهيزهم الماء بالأنابيب ولاشي من ذلك بالنسبة الغالبية الكبرى من السكان وخاصة سكان القرى والريف وفي عام (1989) دخلت غينيا في ترتيبات إيجار بعض المرافق إلى القطاع الخاص وفي مقدمتها إيجار مسؤولية توصيل المياه في العاصمة كوناكري إلى القطاع الخاص بينما احتفظت الحكومة بملكية الأصول للمرافق العامة ووضعت تعريفات محددة وإجراءات تمويل الاستثمار وتوسيع الشبكات واختارت شركات خاصة ومع مساعدة البنك الدولي في صيانة هذه المرافق الحيوية لهذه المشاريع [٧]. وتعكس قصة استئجار مسؤولية توصيل المياه إلى السكان في غينيا للقطاع الخاص مع احتفاظ الحكومة بأصولها نضال مصغر لتجربة الخصخصة من قبل إحدى الدول الإفريقية الفقيرة ولاسيما بعد فشل المؤسسات المعنية من أداء مسؤوليتها بهذا الخصوص. فالبداية كانت من خصخصة جزئية عندما أقدمت على بعض التأجير والامتياز وترتيبات المشاركة في بعض الممارسات والأنشطة.

وبالنسبة لتجربة باكستان في الخصخصة فبدأت أيضا متأخرة (1988) ولاسيما بعد ظهور مشاكل سوء إدارة الموارد المالية والمادية والبشرية وأصبحت مستوى جودة السلع والخدمات غير مقبولة من قبل الجمهور وتفشي حالة الفساد في جميع إدارات التوريد والمشتريات وإساءة استخدام الامتيازات وعبء الديون الكبيرة والخسائر المالية مما اضطر باكستان إلى تطبيق الإصلاحات من خلال تنفيذ برنامجها في الخصخصة وحققت نجاحا باهرا من حيث قصر المدة التي من خلالها تمكنت من بيع أكبر عدد من المؤسسات إلى القطاع الخاص، وحسب تقرير البنك الأسيوي للتنمية استطاعت باكستان من معالجة كثير من المشاكل التي كانت أكثر تعقيداً وخلال مدة قصيرة نفذ كثير من أهداف الخصخصة والمتمثلة بتحسين كفاءة المؤسسات وتحسين مالية الدولة وتوسيع قاعدة الملكية الخاصة فضلاً عن حماية مصالح العاملين فالخصخصة في باكستان لم تكتفِ بدعم الرأسمال الخاص فحسب بل عمل أيضا على حماية حقوق العامل. وكما

[7] -John Neils /Privatization in Africa: What is Has Happened ?What is to be done /Foundation Eni Euric Mattery/PRCG/Cener for Global Development /www feem it /pdf /page 3-4

مبين في الجدول (2) عدد الشركات التي شملت ببرنامج الخصخصة وفق الأنشطة المختلفة وحسب التقرير السنوي (2000) [٨].

جدول رقم (2)

عدد الشركات والإيرادات التي تم توفيرها من تنفيذ برنامج الخصخصة وفق الأنشطة المختلفة لغاية سنة (2000) لدولة باكستان

ت	الأنشطة	عدد الشركات	المبلغ (بليون روبية)
1	السيارات	7	1.1
2	البنوك	4	6.2
3	إنتاج الأسمنت	11	7.8
5	الكيمياويات	11	2
6	الطاقة	3	10.6
7	الهندسية	7	0.2
8	الاتصالات	1	0.1
9	المنسوجات	2	0.1

المصدر : Goher Fatima and Wali Ur Rahman /opc. cit /page 1022

وكان البيع لهذه الشركات في أغلبها تتم في صفقة واحدة وبذلك استطاعت باكستان تقصير المدة التي من خلالها نفذت برنامج الخصخصة ومع الوفرة المالية التي تحققت للاقتصاد الباكستاني والبالغة (28.1) بليون روبية من بيع (46) مؤسسة من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

ولو أخذنا تجربة تركيا في تطبيق إستراتيجية الخصخصة فإننا نجد بأنها بدأت أكثر وضوحاً أبان حكم رئيس الوزراء (Turgut Ozel) وبعد انقلاب العسكر(1980-1983) على الواقع السياسي المتفاقم الذي كان يعيشه تركيا إذ أصبحت مسالة خصخصة القطاع العام من الموضوعات التي تهم رجال السياسة والاقتصاد والقانون ولاسيما عندما دعا رئيس الوزراء في حينه إلى تنفيذ برامج تحرير التجارة والملكيات من هيمنة واحتكار القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص وبالرغم من بُطء تنفيذ الإستراتيجية (1985-2004) إلا أنها أنجزت الكثير خلال المدة إذ تم خلال الفترة وتحديدا في عام (2000) بيع (51%) من حصة اكبر قطاع حكومي في مجال النفط والغاز (شركة توزيع المنتجات النفطية) لأحدى شركات القطاع الخاص (Dogan Holding-IS Bank) وبمبلغ (1.94) بليون دولار.[٩]وانعكس ذلك على القيمة المضافة المتحققة في كل من القطاعين

[8] Goher Fatima and Wali Ur Rahman /A Review of Privatization Policies in Pakistan /Interdisciplannary ,Journal of contemporary Research in Business /Vol 3 NO 9 /January 2012 /page 1021-1023 /www ijcrib-webs.com

[9] Gagla –Okten /privatization in Turkey ? What has been achieved /pdf

العام والخاص في مجال الصناعة التحويلية خلال المدة (1950-2000) وكما مبين في الشكل (1) علماً أن تركيا لم تكن من البلدان ذات التوجه الاشتراكي الذي يأخذ بالأولوية لصالح القطاع العام كما عليه الحال بالنسبة للبلدان ذات التوجهات الاشتراكية . ولكن مع ذلك تقدمت نحو تنفيذ إستراتيجية الخصخصة لتعزيز الكفاءة في مؤسساتها الاقتصادية وتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي. ومع الاستمرار في تنفيذ سياسة الخصخصة على شركاتها استمرت الزيادة في لقيمة المضافة ولاسيما في فترة عقد التسعينات من القرن الأخير.

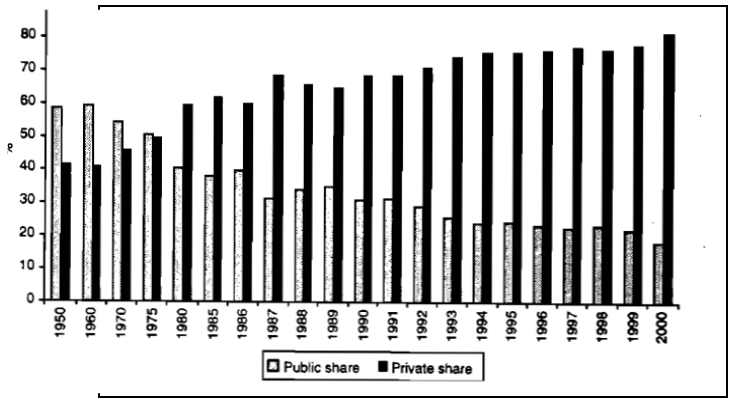

شكل رقم (1)

القيمة المضافة المتحققة في الصناعة التحويلية والقطاعين العام والخاص للمدة (1950-2000)

المصدر: Gagla –Okten // op cit /page 242

ومن شأن استمرار في تنفيذ برنامج الخصصخة ومؤشرات نجاحها أن تجلب الاستثمار الاجنبي المباشر وكما حدث في تركيا نلاحظ ازياد الاستثمار الاجنبي المباشر مع كل زيادة في إيرادات الخصخصة كما في الشكل (2).

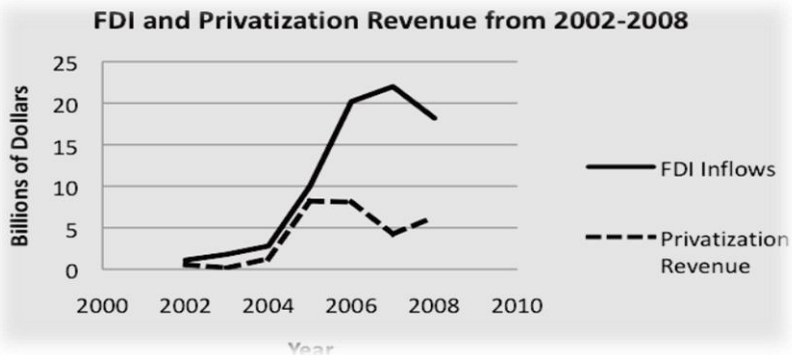

شكل رقم (2)

مقارنة في تطور في إيرادات الخصخصة والاستثمار الأجنبي للمدة (2000-2010) في تركيا

المصدر: Gagla –Okten // op cit /page 85

وسعت البلدان العربية وكغيرها من البلدان النامية إلى خصخصة المؤسسات التي تعمل في قطاعات تنافسية كالصناعة والزراعة مثلا وكانت البداية من السياحة في المراحل الأولى من تنفيذ برنامج الخصخصة في حين أرجأت خصخصة التي تعمل في قطاعات أقل تنافسية كمرافق البنية

التحتية إلى المرحلة اللاحقة ويعود سبب ذلك إلى أن خصخصة مرافق البنية التحتية تتطلب إجراءات أكثر تعقيدا كسن قوانين خاصة بهذا الشأن وإجراء إصلاحات ضخمة مكلفة وتخوف بعض الدول من المعارضة العمالية للخصخصة أو تخوف من ارتفاع سعر الخدمات الأساسية، وعلى سبيل المثال بدأت السلطات في الأردن برنامج الخصخصة في مجال النقل الجوي من خلال إعادة هيكلية مؤسسة الخطوط الجوية الملكية الأردنية إذ تم تجزئتها إلى عدة شركات منها الأسواق الحرة ومركز تموين الطائرات ومركز تدريب الطيارين ومركز الصيانة ومركز ترميم المحركات وقد تم بيع كل من شركة الأسواق الحرة وشركة تموين الطائرات فيما تم تسجيل شركة الطيران كشركة مساهمة بالكامل للحكومة تمهيدا لخصخصتها وكانت كخطوة لتحرير قطاع النقل الجوي وهناك دول عربية أخرى مثل المغرب سارت بهذا الاتجاه وبينما دول عربية أخرى اتجهت نحو خصخصة المصارف والبنوك.[١٠]

وتواجه الخصخصة وعلى الرغم من فائدتها على المستويين الكلي والجزئي مصادر معارضة قوية، وتتمثل مصادر معارضيها بالنقابات العمالية لما تنطوي عملية الخصخصة من طرح قواعد جديدة للعمال، وبما في ذلك عدد أطول من ساعات العمل وفقدان بعض المزايا التي كانوا يحصلون عليها وكذلك تواجه المعارضة من المديرين للصناعات المملوكة للدولة والمجموعات السياسية ذات التوجهات القومية أو الشعبية وتشكل قطع الدعم والقروض وغير ذلك من أوجه المساعدة التي تقدمها الحكومة إلى الشركات المملوكة لدولة احد الأخطار الرئيسة لدى معارضي الخصخصة وخصوصا بين المديرين التنفيذيين والذي لديهم طابع سياسي أكبر مما هو طابع تنفيذي وأصواتهم له دور كبير من خلال طرح أفكار السيادة القومية وعلاقتها بالأمن الاقتصادي علماً أن كثيراً من الدول التي تسعى نحو الخصخصة ذات توجهات اشتراكية.[١١]

المبحث الثاني: الخصخصة والاقتصاد العراقي في عقد الثمانينات

اتَّسمَ الاقتصاد العراقي في عقد الثمانينات بالقوة والرفاه نسبيا لتمتعه بنتاجات التنمية التي انتهجها العراق في عقد السبعينات ولاسيما بعد تأميم موارده النفطية أبان النصف الأول من السبعينات وكان العراق في عام (1975) ضمن فئة البلدان النامية متوسط الدخل وفي الشريحة الوسطى منها ويقارن مع كوريا الجنوبية واليونان والبرتغال وليس بعيدا عن البرتغال في متوسط الدخل للفرد وكان المتوقع دخول في فئة البلدان عالية الدخل في العقدين الأخيرين من القرن

[١٠] التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2002) صندوق النقدي العربي /

www arbfund .org/Data/site 1/2002/ / AMF pdf page 172-177/

[11] Privating State –Owned Companies /The properity paper 3 / CIPE / Economic Reform prosperity paper /page 6

الماضي مع إحداث تقدم صناعي وعمراني جوهري في إنتاج وصناعة النفط الخام ولاسيما عندما قارب إنتاجه النفطي (3.8) مليون برميل باليوم وصادراته (3.2) مليون برميل باليوم في عام (1980) وكانت التدابير تخطط في حينها زيادة إنتاج النفط الخام إلى (5.5) وأنجزت مجموعة كبيرة من مشاريع التصنيع فضلاً عن تقدم ملموس في إنتاج الكهرباء وتحسن في خدمة المواصلات مع تحرك باتجاه إزالة الاختناقات في البنية التحتية وكانت مستويات الصحة والتعليم تتناسب مع الإمكانات الاقتصادية المتاحة إلا أن العراق دوما يحمل بذور خرابه في بنائه السياسي إذ بقيت السلطة محورا للتوتر الدائم والرعب في أجواء من النزاع الإقليمي الظاهر والمستتر وتنافس الإيديولوجيات وطموحات الهيمنة [١٢] وكانت النتيجة هي الحرب العراقية الإيرانية التي غيرت مسار التقدم الاقتصادي من اقتصاد التنمية إلى اقتصاد الحرب فأثقلت كاهل الاقتصاد بأعباء الحرب التي استمرت (8) سنوات وتحولت موارد الاقتصاد لتمويل الحرب بدلا من تمويل التنمية وبدأ استنزاف كل موارد ونتاج تنمية عقد السبعينات، ولأجل التحقق من مسار التطور الاقتصادي العراقي خلال فترة الثمانينات ووفق التقسيم القطاعي للاقتصاد الكلي فنقدم الجدول (3).

جدول رقم (3)

حصص القطاعات الاقتصادية الرئيسة من الناتج المحلي الإجمالي وبالأسعار الجارية للمدة (1981-1990)

القيم مليون دينار

تسلسل	القطاعات	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
1	الزراعي	955.5	1309.6	1413.6	1914.9	2160.3	2173.7	2518.7	2834.7	3346	5188.9
2	الاستخراجي والنفط الخام	3295	2945	2363.8	3365.5	3484.5	2181.2	3594.8	3639	3894.8	2980.9
3	الصناعة التحويلية	717.1	949.8	988.6	1255.4	1479.9	1755.8	2071.1	2641	2694.2	2577.6
4	التشييد والبناء	1721.7	2102.3	1839.1	1416.8	1413.6	1374.1	1430.8	1527.9	1417.8	2012.1
5	الماء والكهرباء	92.4	106.6	124.3	163.3	200.3	219.9	298.5	325.7	269	219.9
I	القطاع السلعي	6781.7	7413.3	6729.4	8115.9	8738.6	7704.7	9913.9	10968.3	11621.8	12979.4
II	قطاع التوزيع	2304.3	2678.3	2900.1	3640.7	3412	4055.9	4598.6	5123.5	5511.7	7942.1
III	قطاع الخدمات	2264	2681.3	2765.7	3157.4	3432.3	3658.4	4070.2	4464.2	4686.9	4389.8
	الناتج المحلي لاجمالي	11350	12772.9	12395.2	14914	15582.9	15419	18582.7	20556	21820.4	25311.3

المصدر: المجموعة الإحصائية لسنوات مختلفة (١٩٩١، ١٩٨٩، ١٩٨٨، ١٩٨٦، ١٩٨٥، ١٩٨٣،)

[١٢] د. احمد ابريهي علي /الاقتصاد العراقي وآفاق المساقبل القريب / www iier org /pdf

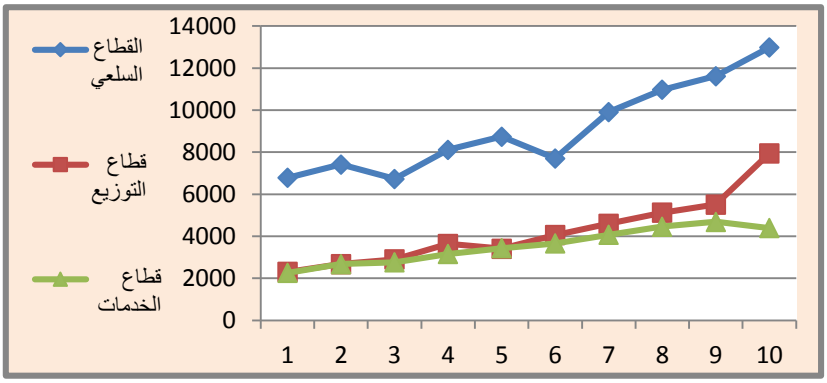

المصدر : إعداد الباحث من الجدول (3)

شكل رقم (3)

تطور في الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات السلعية والتوزيعية والخدمية خلال المدة(1981-1990)

القيم بمليون دينار

ونستخلص من الشكل (3) بأنَّ الفجوة بين مسار التطور في الإنتاج بين قطاعي التوزيع والخدمات متقاربة وباتجاه نحو الزيادة عدا السنة الأخيرة التي ظهر التنافر بينهما أما الفجوة بين مسار التطور للقطاع السلعي من جانب والقطاعين الأخيرين من جانب أخر كبير وهو ما يعكس لنا أن القطاعين (التوزيعي والخدمي) غير قادرين على استيعاب التوسع والتطور الحاصل في القطاع السلعي، مما ينجم عنها مشاكل اقتصادية واختناقات تقوض النمو الاقتصادي في المرحلة اللاحقة وهذا ما حدث بالضبط في فترات التسعينات وما بعد الألفية . وينبغي الإشارة بهذا الصدد أيضا بأن المتغيرات العرضية والغير متوقعة وعوامل سياسية وعسكرية ممثلة بشكل رئيسي في الحرب العراقية – الإيرانية وغزو الكويت من أسباب استفحال المشكلة والإهمال التي نالت في هذا المجال وتوارث الاقتصاد هذه المشكلة إلى فترة التسعينات وما بعد الألفية واستمر ضعف أداء القطاع التوزيعي والخدمي ،والتخطيط السليم إذا ما أريد بتطوير الاقتصاد فلابد الاتجاه نحو تحسين الجانب الخدمي والتوزيعي والممثلة بخدمات البنوك والمصارف ومؤسسات القروض والتأمين وشركات بيع الأموال بالأسهم والسندات قبل الإقدام بالشروع نحو تطوير جانب الإنتاج السلعي من خلال آليات السوق التي ينشد بها الاقتصاد في الوقت الحاضر والسبيل في تحقيق ذلك هي سلسلة وحزمة من الإصلاحات والتشريعات الجادة ولاسيما في الجوانب والأمور المرتبطة بجانبي التوزيع والخدمات وجذب الاستثمارات الأجنبية التي تدعم تحسين خدمات المصارف والبنوك وشركات التامين وفتح أسواق البورصات التي يتداول فيها الأسهم بين الجمهور والشركات العاملة وإصدار تشريعات وقوانين التي تلزم الشركات بالمكاشفة على الجمهور ومحاولة جذب الاستثمار الأجنبي بالاتجاه الذي يخدم الهدف المذكور وعليه فإنَّ الخيار المتاح أمام إستراتيجية الخصخصة لابد أن يكون باتجاه الذي يضمن التقليل وانحسار التشوه البنياني بين القطاع السلعي من جهة والقطاعين الخدمي والتوزيعي من جهة أخرى.

وإذا أردنا أن نتعمق في التحليل ولاسيما بالنسبة للقطاعات المكونة للقطاع السلعي فإننا نقدم الجدول (4) والخاص بالأهمية النسبية المئوية للقطاعات الاقتصادية التي تشكلها بإجمالها إنتاج القطاع السلعي ويبين الجدول بتناوب الأهمية النسبية المئوية للقطاعات السلعية في الإنتاج السلعي واحتل القطاع الاستخراجي والنفط الخام على أكبر إنجاز والذي يعكس حقيقة ريعية الاقتصاد العراقي.

جدول رقم (4)

الأهمية النسبية المئوية لمساهمة القطاعات المكونة للقطاع السلعي من الناتج المحلي الإجمالي وبالأسعار الجارية للمدة (1981-1990) القيم (%)

ت	القطاعات	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
1	الزراعي	14.1	17.7	21.0	23.6	24.7	28.2	25.4	25.8	28.8	40.0
2	**الاستخراجي والنفط الخام**	48.6	39.7	35.1	41.5	39.9	28.3	36.3	33.2	33.5	23.0
3	الصناعة التحويلية	10.6	12.8	14.7	15.5	16.9	22.8	20.9	24.1	23.2	19.9
4	التشييد والبناء	25.4	28.4	27.3	17.5	16.2	17.8	14.4	13.9	12.2	15.5
5	الماء والكهرباء	1.4	1.4	1.8	2.0	2.3	2.9	3.0	3.0	2.3	1.7
	المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: احتساب من الجدول (3)

ويبين الجدول (4) تعاظم في الأهمية النسبية المئوية للقطاع الاستخراجي والنفط الخام على بقية القطاعات حيث حقق القطاع الاستخراجي والنفط الخام بالمتوسط خلال الفترة أهمية نسبية مئوية بالغة (35.9%) ويليها القطاع الزراعي (24.9%) ثم التشييد والبناء (18.9%) والصناعة التحويلية (18.1) التي تكاد تكون متقاربة مع التشييد والبناء، أما قطاع الماء والكهرباء فكانت مساهمتها في الإنتاج الكلي مجتمعة ضعيفة جدا مقارنة مع بقية القطاعات وبلغ في المتوسط (2.2%) وهو ما يعكس إن قطاع الماء والكهرباء لم ينجز المستوى الذي أنجزه بقية القطاعات وتتضح الحقيقة أكثر من خلال النظر إلى الشكل (4) فكان الأجدر من السلطات العامة والمخططين الاقتصاديين في حينها الاهتمام الزائد لقطاع الماء والكهرباء أسوة ببقية القطاعات والتي استفحلت مشكلتها في السنوات القادمة وبقيت متوارثة لحد الآن.

جدول رقم (5)

متوسط الأهمية النسبية المئوية لمساهمة القطاعات المكونة للقطاع السلعي من الناتج المحلي الإجمالي وبالأسعار الجارية للمدة (1981-1990) القيم (%)

ت	القطاعات	المجموع	المتوسط
1	الزراعي	249.3	24.9
2	الاستخراجي والنفط الخام	359.0	35.9
3	الصناعة التحويلية	181.3	18.1
4	التشيد والبناء	188.6	18.9
5	الماء والكهرباء	21.8	2.2

المصدر: احتساب الباحث من الجدول (4)

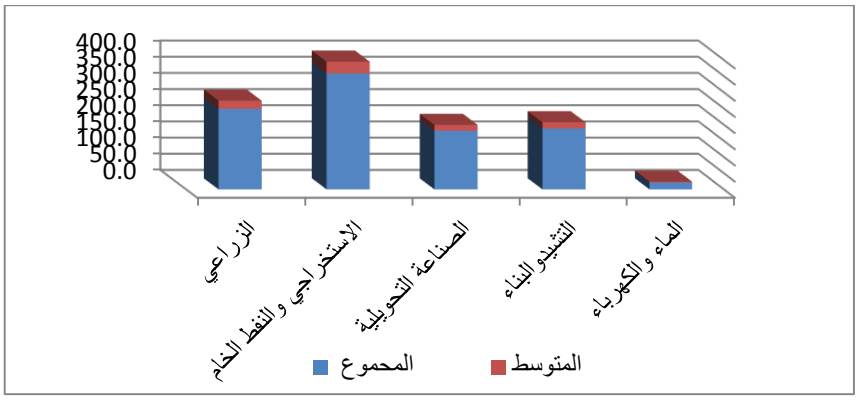

المصدر: إعداد الباحث من الجدول (5)

شكل رقم (٣)

مساهمات القطاعات المكونة للقطاع السلعي في الإنتاج الكلي خلال المدة (1981-1990)

في الإنتاج السلعي

ويعكس الشكل نفس النتائج التي سبق ذكرها والمتمثل بهيمنة القطاع الاستخراجي والنفط الخام على مجمل الأنشطة السلعية ويكاد أن يكون القطاع النفطي هو أساس ديمومة النشاط الاقتصادي في العراق علماً إن القطاع النفطي لا يستخدم عمالة مكثفة لأنَّ صناعة استخراج النفط الخام هي صناعة كثيفة التكنولوجيا وتترك الأغلبية الكبرى من العاملين يبحث عن قوته في النشاطات الاقتصادية الأخرى فضلاً عن أن هذا الأمر جعل من الحكومة منساقة إلى تبني عقلية ريعية فأصبحت بذلك حكومة تسلطية ولا تشعر بحاجتها للحصول على رضا الناس فتنفرد بالسلطة، وتنحدر نحو الديكتاتورية وقد لاتهمها تثبيت نظام ديمقراطي تعددي يتم من خلالها تداول السلطة [١٣] ومن هنا تتعزز الحقيقة التي مفادها بان اقتصاد العراق اقتصاد ريعي وبمستوى من المقبولية التامة بفكرة تأثر الاقتصاد في العراق بالمتغيرات التي تحصل في السوق النفطي ولاسيما سعر النفط الخام والتي لم يستطع الاقتصاد العراقي التخلص منها بالرغم من المحاولات أو الخطط التي سارت باتجاه الحد من الريعية وإذا ما أخذنا بالاعتبار حصة القطاع العام والخاص في إجمالي تكوين رأس المال المحلي في فترة الثمانينات وكما هو مبين في الجدول (6).

[١٣] د.كامل العضاض / اعادة هيكلية الاقتصاد العراقي ودور الدولة ومشاريع الخصخصة المطروحة /ورقة مقدمة للحلقات الدراسية للجنة تنسيق التيار الديمقراطي العراقي /المملكة المتحدة / لندن / ابريل – 2015 / pdf

جدول رقم (6)

تطور إجمالي تكوين رأس المال المحلي والأهمية النسبية المئوية حسب القطاعين (العام والخاص) خلال المدة (1981-1990)

التسلسل	السنوات	القطاع العام		القطاع الخاص		المجموع
		مليون دينار	نسبة مئوية	مليون دينار	نسبة مئوية	
1	1981	4089.5	80.2	1009.5	19.8	5099.0
2	1982	4547.4	80.2	1122.3	19.8	5669.7
3	1983	3892.7	82.6	819.9	17.4	4712.6
4	1984	3036.4	77.8	865.0	22.2	3901.4
5	1985	2868.3	77.5	831.1	22.5	3699.4
6	1988	3382.1	76.9	1014.0	23.1	4396.1
7	1989	3744	59.4	2561.5	40.6	6305.5
8	1990	3383.3	54.4	2836.7	45.6	6220.0

المصدر: وزارة المالية العراقية /الدائرة الاقتصادية / نشرات اقتصادية مختلفة

نستخلص من الجدول بتعاظم شأن القطاع الخاص خلال الفترة إذ سجل ارتفاعا من (19.8%) في سنة (1981) ليبلغ (45.6%) في سنة (1990) وكانت ذلك على حساب انكماش حصة القطاع العام من (80.2%) في سنة (1981) إلى (54.4%) في سنة (1990) وبفارق قدره (25.8%) ونجم عن ذلك تقليص الفجوة بين القطاعين وكما تبدو في الشكل (4) وتعكس ذلك إمكانية القطاع الخاص في استلام وممارسة المهام في إدارة ملكيات وأنشطة القطاع العام فالخيارات المتاحة أمام الاقتصاد العراقي في التسعينات كانت مشجعة لتنفيذ إستراتيجية الخصخصة .وكان الأجدر أن تكون بداية التسعينات هي بداية تنفيذ إستراتيجية الخصخصة وعلى مستويات مختلفة ولكن مرة أخرى يبرز العامل العرضي الغير المتوقع والمتمثل بالغزو الثلاثيني للعراق والانتفاضة الشعبانية، حال دون تحقيق ما هو كان الأجدر للاقتصاد العراقي، فالمجال الأساسي لتغيرات تكوين رأس المال المحلي ما بين القطاعين كانت تمضي نحو التحول البنياني في هيكل الاقتصاد لصالح القطاع الخاص وبما يمكنها من استيعاب مهام القطاع العام.

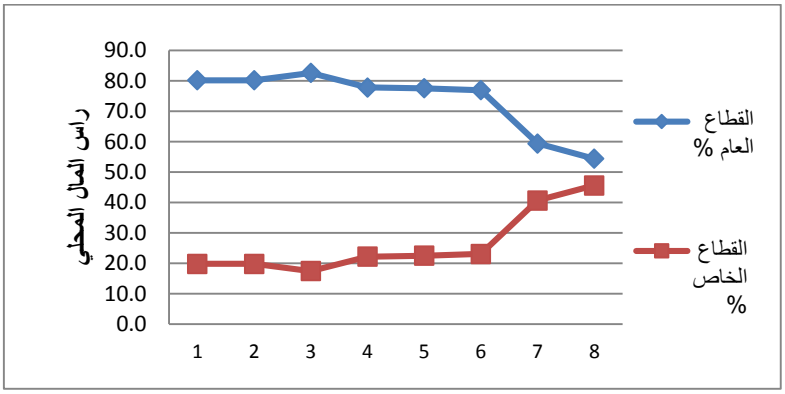

المصدر: إعداد الباحث من الجدول (6)

شكل رقم (4)

تطور الأهمية النسبية المئوية لتوزيع إجمالي تكوين رأس المال المحلي بين القطاعين (العام والخاص) خلال المدة (1981-1990)

ولو انتقلنا إلى عقد التسعينات وهي الفترة الممتدة بعد الغزو الثلاثيني (1991) لغاية (1999) فعند دراسة التطور في مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي وبالنسبة المئوية وكما موضح في الجدول (7) والشكل (5) نستنتج بأنَّ مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي بدأت نحو الانكماش إذ انخفضت النسبة المئوية من (38.4%) في سنة (1991) لتصل إلى (8.3%) في سنة (1999) وكان هذا الانخفاض يصب لصالح التوسع في مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي ليرتفع من (61.6%) في سنة (1991) إلى (91.7%) في سنة (1999) ولكن ما يؤخذ على البيانات إنَّ القطاع النفطي لم يؤخذ في الاعتبار ،فالبيانات الخاصة لهذا القطاع ولاسيما في فترة التسعينات كانت محجوبة من الإحصائيات الرسمية فالناتج المحلي يمثل القطاع السلعي محجوبا عنها الإنتاج الاستخراجي ولكننا نعتمد في التحليل على البيانات بعلاتها؛ لأنها لا يؤثر على الهدف الموضوعي للدراسة. ويبدو من الشكل أن الفجوة بين العام والخاص اتجهت لصالح الأخير وهذا دليل على أن القطاع الخاص في العراق ممكن أن ينافس القطاع العام في المساهمة النسبية (GDP) ويأتي هذا التوسع في مساهمة القطاع الخاص نتيجة المشاركة في حملة الأعمار التي بدأتها العراق في التسعينات ولاسيما بعد الدمار الذي خلفه حرب الخليج على البنية الاقتصادية والمرافق العامة الخاصة بمشاريع الصناعة والكهرباء والنفط.

جدول رقم (7)

تطور مساهمة القطاعين (العام والخاص) في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في العراق خلال المدة (1990-1999) وبالأسعار الجارية والنسبية المئوية القيم (مليون دينار)

ت	السنوات	GDP	القطاع العام (%)	القطاع الخاص (%)	الإجمالي (%)
1	1991	7135.4	38.4	61.6	100
2	1992	9305.1	22.5	77.5	100
3	1993	11657.4	13.6	86.4	100
4	1994	11271.1	7.5	92.5	100
5	1995	12249.3	7.5	92.5	100
6	1996	15527.8	8.6	91.4	100
7	1997	18926.1	9.1	90.9	100
8	1998	18640.3	9.9	90.1	100
9	1999	2804.6	8.3	91.7	100

المصدر: م.م ملحاوي ،خاتم كريم /الخصخصة كنموذج للإصلاح الاقتصادي في العراق /بحث منشور على شبكة مركز الرافدين للدراسات والبحوث الإستراتيجية /05.03 2012 www. Alrafedin.com/pdf

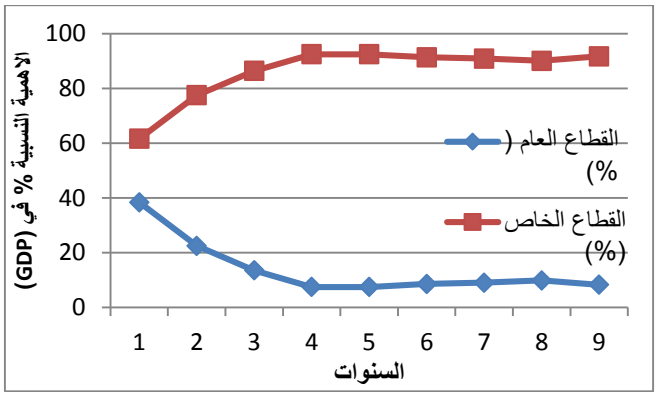

المصدر: إعداد الباحث من الجدول (7)

شكل رقم (5)

تطور الأهمية النسبية المئوية في مساهمة القطاعين (العام والخاص) في (GDP) خلال المدة (1991-1999)

ويمكن أن نتحقق من هذه الحقيقة فيما لو أخذنا التحليل على أساس حصة القطاعين العام والخاص في إجمالي تكوين رأس المال المحلي وكما مبين في الجدول (8) والشكل (6) فنلاحظ بأنَّ مسار التطور في التوزيع لم يكن باتجاه متناسق وانعكس ذلك سلبا على تقليص الفجوة في الأهمية النسبية المئوية بين القطاعين واقرب منطقة الفجوة كانت في عام(1994) بمقدار (60.4%) للقطاع العام و(39.6%) للقطاع الخاص ثم ازداد توسع الفجوة بينهما وبدأت حالة التنافر بين القطاعين وعدم استيعاب أحدهما بالآخر مما زادت من حالة التدهور البنياني والاختلال الهيكلي في بنية القطاعين علماً أنَّ المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص تفوق مساهمة القطاع العام عند استبعاد القطاع الاستخراجي النفطي من تقديرات الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (8)

تطور إجمالي تكوين رأس المال المحلي والأهمية النسبية المئوية حسب القطاعين(العام والخاص) خلال المدة (1981-1990)

ت	السنوات	القطاع العام %	القطاع الخاص %
1	1991	70.3	29.7
2	1992	91.8	8.2
3	1993	77.8	22.2
4	1994	60.4	39.6
5	1995	78.8	21.2
6	1998	83.9	16.1
7	1999	86.5	13.5
8	2000	89.7	10.3

المصدر: م. م حاتم كريم بلحاوي /مصدر سابق

نقلا من : وزارة التخطيط /الجهاز المركزي للإحصاء / المجموعة الإحصائية (2005-2006)/ جدول رقم (15-14) / ص (474)

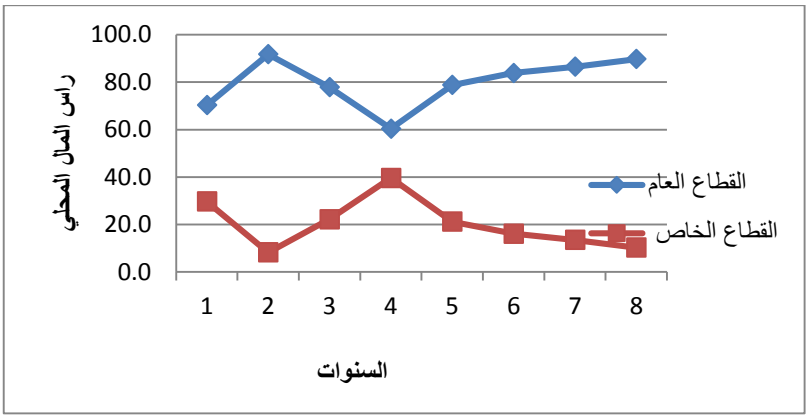

المصدر : إعداد الباحث من الجدول (8)

شكل رقم (4)

تطور الأهمية النسبية المئوية لتوزيع إجمالي تكوين رأس المال المحلي بين القطاعين(العام والخاص) خلال المدة (1991-2000)

المبحث الثالث: الخصخصة وفترة ما بعد الألفية الثانية

بدأ الاقتصاد العراقي في المرحلة ما بعد عام (2000) وتحديدا في السنوات الثلاث الأولى بالاستعداد والتأهب للحرب المرتقبة وكانت المتغيرات على الساحة السياسية تشير إلى حتمية تعرض العراق إلى ضربة عسكرية وتحوطت السلطات لهذا الأمر على الرغم من ضعف الاقتصاد وتهالك الجهاز الإنتاجي والبنى التحتية والمرافق الأساسية للقطاعات الاقتصادية المختلفة على أثر الحصار الاقتصادي المفروض على العراق. فاقتصر النشاط الاقتصادي على القطاعات الاستهلاكية دون الإنتاجية إذ لم يطرأ لها أي تحسن إلا بعد عام (2006) عندما أعيد التشغيل وفتح خطوط الإنتاج لبعض المرافق الخدمية ولاسيما في مجالات إنتاج الماء والكهرباء والاتصالات ولكن لم يلبث إن تراجعت إلى الحدود الدنيا في تغطية الاحتياجات المحلية وكان أوطأ مستوياتها ما بعد عام ( ) ورافقت هذه المرحلة التدهور الأمني والاختلال الهيكلي فيما بين القطاعات الاقتصادية وانعدام التوازن واتساع الفجوة مابين العرض النقدي والناتج المحلي الإجمالي [١٤] .

وتخللت خلال الفترة وخاصة ما بعد (2003) حالة تفشي الفساد السياسي والإداري التي عمت البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في العراق وأدت إلى مزيد من التدهور في الصحة والتعليم وتفاقم سوء التوزيع في الدخول ومستويات المعيشة بشكل كبير ولاسيما بعد أن تحول

[١٤] سحر جاسم محمد / الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط اقتصاد السوق / بحث منشور /قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية /المديرية العامة للإحصاءات والأبحاث / البنك المركزي العراقي / www.cbi.iq / pdf/٢٠١١ / ص 6

المنصب الوظيفي إلى شأن شخصي يخدم مصلحة الفرد (الموظف) أكثر مما يخدم مصلحة المواطن وبرزت علاقة قوية بين المسؤولية والثروة وأصبحت غاية المسؤولية ليست خدمة المواطن بقدر ما هي ضمان مصالح القلة المهيمنة على مقاليد السلطة وظهرت بذلك طبقة واسعة من المحرومين والمنتفعين واللصوص وعمت الفوضى وعدم الاستقرار[١٥]. للتحقق من حالة بنية التطور الاقتصادي في هذه المرحلة فإننا نأخذ بالاعتبار التطور من المنطلقين الأساسين:-

أولاً: التطور الاقتصادي حسب الأنشطة الاقتصادية.

ثانياً : التطور البنياني للاقتصاد بين القطاعين (العام والخاص) وفق مؤشر ا تكوين رأس المال المحلي.

أولاً : التطور الاقتصادي حسب الأنشطة الاقتصادية

يبين الجدول (٩) والشكل (٥) تطور في الناتج المحلي الإجمالي وفق التطور في فقراته الخاصة (السلعية والتوزيعية والخدمية) نلاحظ بأنَّ الإنتاج السلعي تفوق على الإنتاج التوزيعي والخدمي في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وهذه هي من المؤشرات الإيجابية في مقارنة أي اقتصاد دولي مقارب لاقتصاد عراقي باعتبار أن الإنتاج السلعي هي الإنتاج المادي وبالتالي هي أساس إنتاج وخلق قيمة اقتصادية من خلال خلق منفعة اقتصادية وليس نقل منفعة اقتصادية التي تأتي من خلال أنشطة التوزيع والخدمات.

[١٥] د.محمد عبد صالح ود.عماد صالح / الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في العراق / بحث مننشور / pdf /www nazah iq conf 7/٢٠٠٧ ص ١٦

جدول رقم (9)

تطور في الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية وبالأسعار الثابتة (١٠٠=١٩٨٨) (مليون دينار) للمدة (2000-2012)

السنوات	2000	2001	2003	2004	2005	2006
مجموع الأنشطة السلعية	58949.1	59277.1	33412.2	42107.3	45674.5	48187
مجموع الأنشطة التوزيعية	5483.6	4881	3524.5	10339.2	10790.4	11069.1
مجموع الأنشطة الخدمية	9233.6	9326	9515	16168	17565.2	23426.7
المجموع حسب الأنشطة	73666.3	73484.1	46451.7	68614.5	74030.1	82682.8
ناقص رسم الخدمة المحتسب	147.8	156.9	170	206.2	223	240
تكلفة عناصر بسعر الإنتاج (GNP)	73518.5	73327.2	46281.7	68408.3	73807.1	82442.8
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مجموع الأنشطة السلعية	49539	54392.6	56386.6	58225.2	65531.4	74277.7
مجموع الأنشطة التوزيعية	11804.1	12832.9	5302.2	6167.3	6818.3	8880.1
مجموع الأنشطة الخدمية	24706.1	25675.6	27397.5	28957.7	30821.5	32282.4
المجموع حسب الأنشطة	86049.2	92901.1	89086.3	93350.2	103171.2	115440.2
ناقص رسم الخدمة المحتسب	267.3	575.1	483.9	392.6	461.9	482.5
تكلفة عناصر بسعر الانتهاج (GNP)	85781.9	92326	88602.4	92957.6	102709.3	114957.7

المصدر:

١- المجموعة الإحصائية السنوية (2000-2005) / تكنولوجيا المعلومات / جهاز المركزي للإحصاء/ وزارة التخطيط ولتعاون الإنمائي /جدول (14.6) ص (478)

٢- المجموعة الإحصائية السنوية (2005-2006) / مصدر سابق / جدول (14.6) ص (470)

٣- المجموعة الإحصائية السنوية (2010-2011)/ جهاز مركزي للإحصاء/ وزارة التخطيط / العراق/ العراق/ جدول (14/6) ص (487).

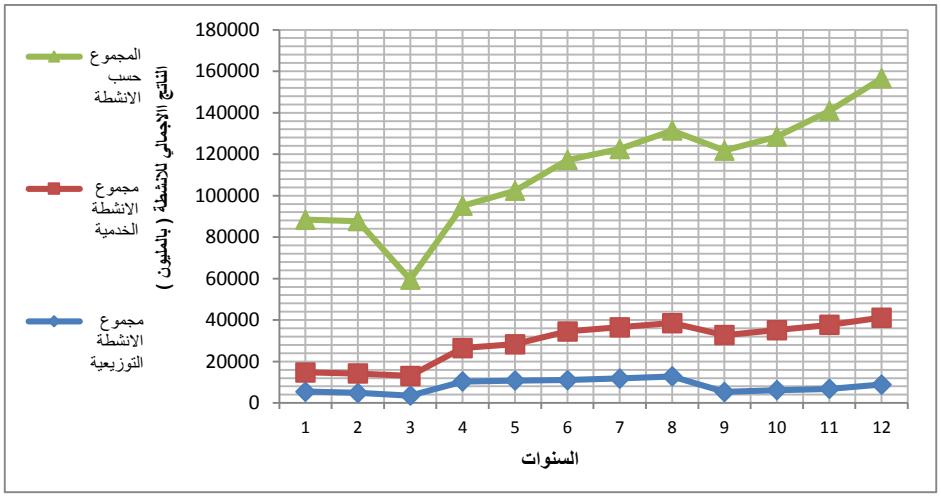

المصدر: إعداد الباحث من الجدول (9)

شكل رقم (5)

الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية وبالأسعار الثابتة (١٠٠=١٩٨٨) (مليون دينار) للمدة (2000-2012)

وما يؤخذ على الاقتصاد العراقي بأنَّ الهيكل ألبنياني لنشاط القطاع السلعي يعاني من التشوه المتمثل بالتركز الإنتاجي لصالح إنتاح النفط الخام وعدم وجود التنوع في الإنتاج والذي يجعل من الاقتصاد العراقي عرضة لصدمات السوق النفطي وتقلبات سعر النفط الخام ويمكن أن نتحقق من الأمر من خلال الجدول (10).

جدول رقم (10)

الإنتاج السلعي وحسب الأنشطة الاقتصادية وبالأسعار الثابتة (١٩٨٨=١٠٠) للمدة (٢٠٠٠ - ٢٠١٢)

القيم (مليون دينار)

القطاعات الرئيسة /السنوات	2000	2001	2003	2004	2005	2006
الزراعة والغابات والصيد	4589	4644	3850.3	4521.8	5939.6	6195.9
التعدين والمقالع	25900	25700.7	13930	19837.5	18397.5	19409.4
النفط الخام	25877.5	25675.7	13917.1	15789.4	18319	19327.5
أنواع أخرى من التعدين	22.7	25	12.9	48.1	77.9	81.9
الصناعة التحويلية	1748.3	1909.4	1243.9	766.6	956	1056.4
الكهرباء والماء	378.6	434.9	200	423.6	489.5	537.4
البناء والتشييد	433	887.4	258	720.3	1495	1578.5
مجموع الأنشطة السلعية	58949.1	59277.1	33412.2	42107.3	45674.5	48187
القطاعات الرئيسة /السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الزراعة والغابات والصيد	4479.7	3889	4020.7	4063.7	4739.7	4941.4
التعدين والمقالع	20865.2	23460.6	24035.3	24266.3	27293	30795
النفط الخام	20778.5	23371.7	23877.7	24099.8	27123.4	30622.3
أنواع أخرى من التعدين	86.7	88.9	157.8	166.7	169.6	172.7
الصناعة التحويلية	1122.4	1167.3	1587.8	1687.5	2050.1	2093.2
الكهرباء والماء	598.6	737.6	921.6	1141.7	1346.9	1594.7
البناء والتشييد	1607.9	1677.5	1785.7	2799.5	2808.7	4058.4
مجموع الأنشطة السلعية	49539	54392.6	56386.6	58225.2	65531.4	74277.7

المصدر: ١- المجموعة الإحصائية السنوية (2000-2005) / مصدر سبق ذكره / ص (478)

٢- المجموعة الإحصائية السنوية (2005-2006) / مصدر سبق ذكره / ص (470)

٣- المجموعة الإحصائية السنوية (2010-2011) / مصدر سبق ذكره / ص (487)

نستخلص من الجدول بأنَّ القطاع النفطي يهيمن على قطاع الإنتاج السلعي علما أن قطاع التعدين والمقالع يمثل مجموع (قطاع النفط الخام وفقرة أخرى من التعدين) وكان الأولى من الجهات الفنية إلغاء فقرة التعدين والمقالع ولكن لم تفعل ذلك، والجدول هكذا أعد من قبل الجهات المعنية والباحث لم يغير من ذلك شيئا تجنبا من التأثير على المجموع وعليه فإنَّ الباحث سيعتمد على البيانات كما هو مفترض عليها بأنَّ القطاع النفطي ولاسيما النفط الخام تشكل فقرة خاصة بينما فقرة التعدين والمقالع تتمثل تحت فقرة (أنواع أخرى من التعدين). ويليه القطاع الزراعي والذي كان نشاطها متناوباً بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة ثم الصناعة التحويلية التي اتجهت نحو الانخفاض ولاسيما في سنة (2004) ولكن سرعان ما بدأت نحو الارتفاع ما بعد سنة (2005) ، ويوضح الجدول (11) التطور في الأهمية النسبية المئوية لأنشطة القطاع السلعي خلال الفترة وبينما الشكل (6) يوضح متوسط أداء الأنشطة خلال الفترة.

جدول رقم (11)

تطور في الأهمية النسبية المئوية للإنتاج السلعي وحسب الأنشطة الاقتصادية وبالأسعار الثابتة (١٩٨٨=١٠٠) للمدة (٢٠٠٠ - ٢٠١٢) القيم (مليون دينار)

القطاعات الرئيسة /السنوات	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الزراعة والغابات الصيد	7.78	7.83	11.52	10.74	13.00	12.86	9.04	7.15	7.13	6.98	7.23	6.65
التعدين والمقالع	43.94	43.36	41.69	47.11	40.28	40.28	42.12	43.13	42.63	41.68	41.65	41.46
النفط الخام	43.90	43.31	41.65	37.50	40.11	40.11	41.94	42.97	42.35	41.39	41.39	41.23
أنواع أخرى من التعدين	0.04	0.04	0.04	0.11	0.17	0.17	0.18	0.16	0.28	0.29	0.26	0.23
الصناعة التحويلية	2.97	3.22	3.72	1.82	2.09	2.19	2.27	2.15	2.82	2.90	3.13	2.82
الكهرباء والماء	0.64	0.73	0.60	1.01	1.07	1.12	1.21	1.36	1.63	1.96	2.06	2.15
البناء و التشييد	0.73	1.50	0.77	1.71	3.27	3.28	3.25	3.08	3.17	4.81	4.29	5.46
مجموع الأنشطة السلعية	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: احتساب الباحث من الجدول (10)

ونستخلص من الجدول (11) بأنَّ القطاع النفطي شكل في المعدل ما يقارب أكثر من (40%) من مساهمته في الإنتاج السلعي ونوزعت النسبة المتبقية على بقية الأنشطة والذي أعيد احتساب النفط من جديد وضمن قطاع التعدين وهذا يعد خطأً في التقدير تتحملها الجهة التي أعدت البيانات والباحث يفترض النتيجة المنطقية أن التعدين ضمن فقرة (أنواع أخرى من التعدين) والتي لا يتجاوز مساهمته في أحسن الأحوال (0.29%) وبذلك تصبح المساهمة الفعلية للنفط الخام في الناتج المحلي الإجمالي أكثر من (75%). ويمكن القول إن الأداء الاقتصادي خلال سنوات العشر الأخير لم يكُن إنجازاً حقيقياً بالمفهوم الاقتصادي بقدر ما هو إنتاج وبيع منتوج ريعي فقط وهذا المنتوج قابل للنفاذ وغير قابل للتجديد على الأمد البعيد أما الأداء لبقية القطاعات فكان متفاوتا في الأداء وكما مبين في الشكل (6) إذ إن الزراعة والصناعة والبناء والتشييد من القطاعات التي يمكن أن تكون خيارا جيدا لتحقيق كفاءة استثمارية فيما لو تم التوجه نحو النشاط الخاص وعليه فإنَّ أية إستراتيجية لخصخصة الأنشطة السلعية لابد أن تتجه ابتداءً وبشكل كبير نحو مجالات الزراعة والصناعة والتشييد والبناء بل أكثر من ذلك ينبغي للقطاع العام ترك فسحة في هذه المجالات إلى القطاع الخاص لو أريد النجاح في إستراتيجية خصخصة اقتصاده، أما قطاع الماء والكهرباء فينبغي من الدولة مشاركة القطاع الخاص في أداء نشاط القطاعين المذكورين على الأقل في الأمد المتوسط حتى ولو كان جزئيا لأنَّ ذلك يمس رفاهية المواطن وعندما يتحسن مستوى دخول الإفراد فحينها تتم تطبيق سياسة الخصخصة التامة للقطاعين (الماء والكهرباء).

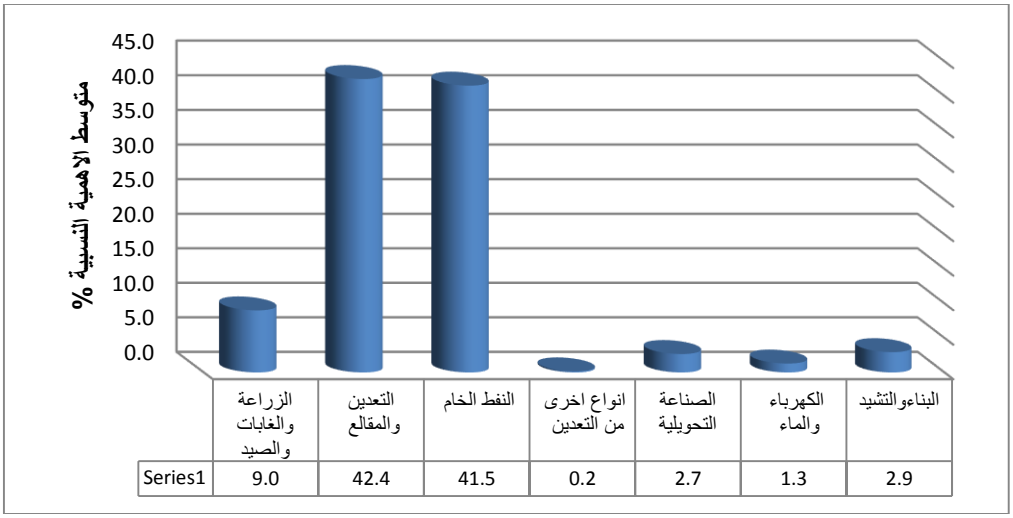

المصدر: إعداد الباحث من الجدول (11)

شكل رقم (6)

متوسط المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في الإنتاج السلعي وبالأسعار الثابتة خلال المدة (2000-2012)

ولو انتقلنا إلى دراسة قطاع النشاط التوزيعي وكما هو مبين في الجدول (12) والذي يوضح الإنتاج في أنشطة التوزيع، إذ نستخلص من الجدول بأن الإنتاج التوزيعي استمر بالارتفاع خلال المدة ولم يشهد انكماشا ملحوظا فبعد أن كان (5483.6) مليون دينار في سنة (2000) أصبح (13488.1) مليون دينار في سنة (2012) أي بمعدل نمو مئوي قدره (1.4) وهو ما يعكس لنا بان مجال نشاط الإنتاج التوزيعي يُعَدُّ مجالا خصبا ومناخا مساعدا لتحفيز الاستثمار ولاسيما أن اغلب قطاعاتها تمثل قطاعات التي تزيد منافع تحويلية من الإنفاق العام.

جدول رقم (12)

الإنتاج التوزيعي وحسب الأنشطة الاقتصادية وبالأسعار الثابتة (١٩٨٨=١٠٠) (مليون دينار)

خلال المدة (2000-2012)

التسلسل	القطاعات الرئيسة /السنوات	2000	2001	2003	2004	2005	2006
6	النقل والمواصلات	2427.7	2277.1	1259.9	1924	1867.6	1395.8
7	تجارة الجملة والمفرد والمطاعم	1770.1	2308.5	1056	2293.7	2545	2736
8	خدمات العقارات والأعمال	1116.1	1154	1119.9	5873.5	6070.1	6591.7
9	البنوك والتامين	169.7	180	88.7	248	307.7	345.6
II	مجموع الأنشطة التوزيعية	5483.6	5919.6	3524.5	10339.2	10790.4	11069.1
التسلسل	القطاعات الرئيسة /السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
6	النقل والمواصلات	1160.2	1321	1350.8	1462.1	1490.5	1993.5
7	تجارة الجملة والمفرد والمطاعم	2537.8	2888.8	3484.4	3926.1	4327.7	5529
8	خدمات العقارات والأعمال	7290.5	7648.2	4608	4608	4608	4608
9	البنوك والتامين	815.6	974.9	467	779.1	1000.1	1357.6
II	مجموع الأنشطة التوزيعية	11804.1	12832.9	9910.2	10775.3	11426.3	13488.1

المصدر:

١- المجموعة الأخصائية السنوية (2010-2011) / جهاز مركزي للإحصاء/ وزارة التخطيط/ العراق/ جدول (2) رقم (14/6)/ ص (487).

٢- المجموعة الأخصائية السنوية (2005-2006) /جهاز مركزي للإحصاء/ وزارة التخطيط / العراق/ جدول (2) رقم (14/6) / ص (470).

٣- المجموعة الأخصائية السنوية (2000-2001) / مصدر سابق/ جدول (2) رقم (14/6)/ ص (470)

وبالنسبة لتطور في الأهمية النسبية المئوية لقطاعات أنشطة التوزيع وكما مبين في الجدول (13) فان قطاع البنوك والتامين تخلفا في أدائهما مقارنة مع بقية القطاعات.

جدول رقم (13)

الأهمية النسبية المئوية (%) للإنتاج ألتوزيعي وحسب الأنشطة الاقتصادية وبالأسعار الثابتة

(١٩٨٨=١٠٠) (مليون دينار) خلال المدة (2000-2012)

تسلسل	القطاعات الرئيسة /السنوات	2000	2001	2003	2004	2005	2006
6	النقل والمواصلات	44.27	38.47	35.75	18.61	17.31	12.61
7	تجارة الجملة والمفرد والمطاعم	32.28	39.00	29.96	22.18	23.59	24.72
8	خدمات العقارات والأعمال	20.35	19.49	31.77	56.81	56.25	59.55
9	البنوك والتامين	3.09	3.04	2.52	2.40	2.85	3.12
II	مجموع الأنشطة التوزيعية	100	100	100	100	100	100
تسلسل	القطاعات الرئيسة /السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
6	النقل والمواصلات	9.83	10.29	13.63	13.57	13.04	14.78
7	تجارة الجملة والمفرد والمطاعم	21.50	22.51	35.16	36.44	37.87	40.99
8	خدمات العقارات والأعمال	61.76	59.60	46.50	42.76	40.33	34.16
9	البنوك والتامين	6.91	7.60	4.71	7.23	8.75	10.07
II	مجموع الأنشطة التوزيعية	100	100	100	100	100	100

المصدر: إعداد الباحث من الجدول (12)

وإجمالاً يمكن القول وكما معزز من الشكل (7) بأنَّ قطاع العقارات والأعمال سجل أفضل انجاز على مستوى النشاط التوزيعي وتلتها تجارة الجملة والمطاعم ثم النقل والمواصلات في حين إن النشاط المصرفي والتامين لم يكونا عند المستوى المقبولية من حيث الادعاء وعليه ينبغي أن تكون الرؤية عند بناء إستراتيجية الخصخصة ولاسيما خصخصة الإنتاج التوزيعي أن تبدأ من نشاط البنوك والنقل والمواصلات وعلى الحكومة اتخاذ كافة التدابير التي من شأنها تخفيف كافة القيود والمعوقات أمام دخول القطاع الخاص إلى مجال هذه الأنشطة.

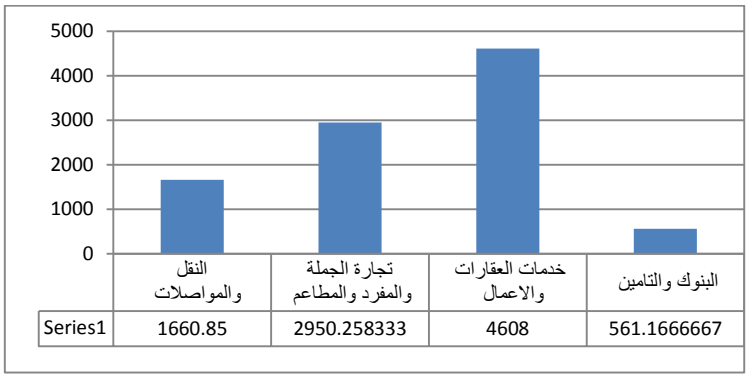

شكل رقم (7)

متوسط المساهمات الأنشطة القطاعات التوزيعية في النشاط ألتوزيعي خلال المدة (2000-2012)

المصدر: إعداد الباحث من الجدول (13)

ولم يشهد مسار تطور قطاعات الأنشطة التوزيعية خلال المدة استقراراً معتدلاً عدا قطاع التامين ولكن عند مستوى متدنٍ من النشاط. وكما مبين في الشكل (8)

شكل رقم (8)

تطور في الأهمية النسبية المئوية للأنشطة القطاعية التوزيعية خلال المدة (2000-2102)

المصدر: إعداد الباحث من الجدول (13)

ونستخلص من الشكل بأنَّ المجال الأساس لتغيرات الأنشطة التوزيعية ما بين قطاعاتها الأساسية لم يشهد استقرار والفجوة بين القطاعات مضطرب سواء من حيث التوسع أو الانكماش والاتجاه العام لأغلب قطاعاتها نحو التدهور عدا السنوات التي ارتفعت فيها نشاط العقاري بشكل ملفت ولاسيما سنوات (2006,2005,2004) ولكن سرعان ما اتجهت نحو الانكماش عكس خدمات النقل والمواصلات التي بدأت بداية الفترة بالانكماش (2000) واستمرت إلى (2007) والتي سرعان ما اتجه نحو التحسن التدريجي ويمكن أن يكون قطاع البنوك والتامين هي من أفضل القطاعات التي احتفظت بمسار شبه استقراري وان كانت بمعدلات متدنية

نستنتج من ذلك بأنَّ القطاعات التوزيعية جميعها بحاجة إلى تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية من اجل تهيئتها وشمولها بالخصخصة واستبعاد القطاع الحكومي من دوائر هذه الأنشطة تُعَدُّ من الضمانات الأساسية لتطوير وتحسين أداء القطاع التوزيعي ويكفي للقطاع العام أن يكون له أسهم في رأس مال شركات هذه الأنشطة وليس من الدواعي وواجبات الحكومة أن تشغل اهتماماتها بهذا الجانب من الأنشطة الاقتصادية فالخيار المتاح أمام القطاع الخاص فيما يتعلق بجانب النشاط التوزيعي كبير وعلى الحكومة ترك الفسحة للقطاع الخاص بالأخذ فرصته في مجال الأنشطة التوزيعية ولاسيما أنشطة المصارف والبنوك علماً أنَّ النشاط المصرفي تسهل عمل كثير من الشركات الخاصة التي تعاني أصلا من الضعف والتلكؤ. فالإستراتيجية المطلوبة لإعادة أداء النشاط التوزيعي لابد أن تضمن تقليص الفجوة بين قطاعاتها

وبخصوص أداء القطاع الخدمي، فإننا نستعين بالجدول (14) والذي يمثل أداء الإنتاجي للقطاعات الممثلة للنشاط الخدمي في الاقتصاد العراقي ومن خلال الجدول نجد بأنَّ قطاع الخدمات الشخصية لم تسجل أداءً ملحوظا مقارنة مع بقية القطاعات وتخلفت عنهم بشكل كبير، في حين احتلت الخدمات الاجتماعية (الحكومة العامة) وخدمات التنمية الاجتماعية والشخصية النصيب الأكبر في المجال الأساسي للإنتاج الخدمي ومما يثقل من كاهل وعبء الاقتصاد على الحكومة وكان الأوْلى من الحكومة إشراك القطاع الخاص في تقديم مثل هذه الخدمات.

جدول رقم (14)

الإنتاج الخدمي وحسب الأنشطة الاقتصادية وبالأسعار الثابتة (١٩٨٨=١٠٠) (مليون دينار) خلال المدة (2000-2012).

التسلسل	القطاعات الرئيسة /السنوات	2000	2001	2003	2004	2005	2006
10	ملكية دور السكن	946.7	973.8	1031.2	5589.5	5762.4	6246.1
11	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	4143.9	4176.1	4241.9	5289.5	5901.4	8590.3
12	خدمات الاجتماعية (الحكومة العامة)	3822	3844.9	3891.2	4666.8	5260.1	7925.4
13	الخدمات الشخصية	321	331.2	350.7	622.2	641.3	664.9
III	مجموع الأنشطة الخدمية	9233.6	9326	9515	16168	17565.2	23426.7
التسلسل	القطاعات الرئيسة / السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
10	ملكية دور السكن	6474.9	6673.3	6871.3	7077.1	7289.7	7318.6
11	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	9115.6	9501.4	10263.1	10940.3	11765.9	12481.9
12	خدمات الاجتماعية (الحكومة العامة)	8533.6	8871.7	9615.1	10229.5	11033.8	11397.3
13	الخدمات الشخصية	582	629.2	648	710.8	732.1	1084.6
III	مجموع الأنشطة الخدمية	24706.1	25675.6	27397.5	28957.7	30821.5	32282.4

المصدر:

١- المجموعة الأخصائية السنوية (2010-2011)/ الجهاز المركزي للإحصاء/ وزارة التخطيط/ العراق/ جدول (2) رقم (14/6)/ ص (487).

٢- المجموعة الأخصائية السنوية (2005-2006) /الجهاز المركزي للإحصاء/ وزارة التخطيط/ العراق/ جدول (2) رقم (14/6)/ ص (470).

٣- المجموعة الأخصائية السنوية (2000-2001) /مصدر سابق / جدول (2) رقم (14/6) / ص (470)

و تتعزز الحقيقة أكثر وضوحاً فيما لو أخذنا بالاعتبار تطور في الأهمية النسبية المئوية للأنشطة الممثلة للقطاع الخدمي خلال المدة (2000-2012) حيث كان الأداء واضحا بالنسبة لنشاط التسلسلين (11) و (12) حيث شكلا بمجموعهما أكثر من ثلثي ادعاء القطاع الخدمي وكان متوسط الأهمية النسبية المئوية لكل منهما خلال المدة بلغ (38.6) و(35.6) على التوالي وكما هو مبين في الجدول (15) والشكل (9).

جدول رقم (15)

الأهمية النسبية المئوية (%) للإنتاج الخدمي وحسب الأنشطة الاقتصادية وبالأسعار الثابتة (١٠٠=١٩٨٨) (مليون دينار) للسنوات (2000-2012)

التسلسل	القطاعات الرئيسة /السنوات	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
10	ملكية دور السكن	10.3	10.4	10.8	34.6	32.8	26.7	26.2	26.0	25.1	24.4	23.7	22.7
11	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	44.9	44.8	44.6	32.7	33.6	36.7	36.9	37.0	37.5	37.8	38.2	38.7
12	خدمات الاجتماعية (الحكومة العامة)	41.4	41.2	40.9	28.9	29.9	33.8	34.5	34.6	35.1	35.3	35.8	35.3
13	الخدمات الشخصية	3.5	3.6	3.7	3.8	3.7	2.8	2.4	2.5	2.4	2.5	2.4	3.4
III	مجموع الأنشطة الخدمية	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: احتساب الباحث من الجدول (14)

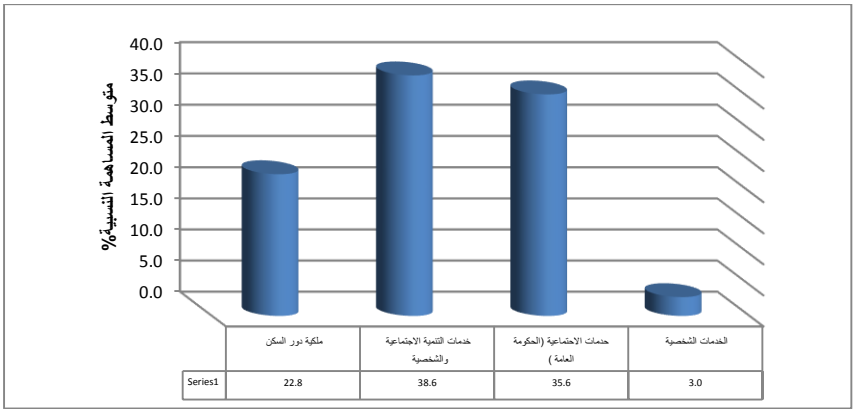

شكل رقم (9)

الأهمية النسبية المئوية (%) للإنتاج الخدمي وحسب الأنشطة الاقتصادية وبالأسعار الثابتة (١٠٠=١٩٨٨) خلال المدة (2000-2012)

المصدر: إعداد الباحث من الجدول (15)

ويظهر الجدول (15) والشكل (9) بأنَّ خدمات التنمية والاجتماعية والشخصية ساهمت بدرجة كبيرة في مجمل الإنتاج الخدمي وتلتها خدمات الحكومة العامة ويكاد أن يكون

معدل المساهمات النسبية للقطاعات المختلفة ضمن النشاط المذكور متقاربة ولا بأس من تطبيق الخصخصة ضمن المجال الأساسي لهذا القطاع وان كانت بدرجة معتدلة حتى تتقارب المساهمات النسبية بين قطاعاتها مع ضرورة توجيه وتركيز اهتمام القطاع الخاص نحو الخدمات الشخصية وفتح آفاقه أمام الخدمات الشخصية علماً أنَّ هذا النوع من الخدمات يرتبط بالمبادرات الفردية وقد يكون هذا الرقم مضللا أصلا لأنَّ كثيراً من الأفراد يخفي الأرقام الحقيقية عن نشاطهم لإغراض التهرب الضريبي. لذلك فأنَّ الباحث لم يهتم بها كثيراً. أما بالنسبة لمسار تطور هذه الأنشطة خلال المدة فأنَّ الشكل (10) يُبَيّنُ لنا مسار التطور لأنشطة القطاع الخدمي خلال تلك المدة.

ونستخلص من الشكل بأنَّ الفجوة بين أنشطة القطاع الخدمي كانت كبيرة في بداية الفترة واتجهت نحو التقارب خلال السنوات (2004) ثم سرعان ما تراجعت إلى التباعد. نستنتج من ذلك بأنَّ الخيار المتاح أمام الاقتصاد العراقي بخصوص خصخصة أنشطة القطاع الخدمي خيار يوحي بإمكانية تطبيق برنامج الخصخصة في هذا القطاع وتحقيق مزايا مللى وبأقل كلفة سواء مالية أو معنوية (اجتماعية)

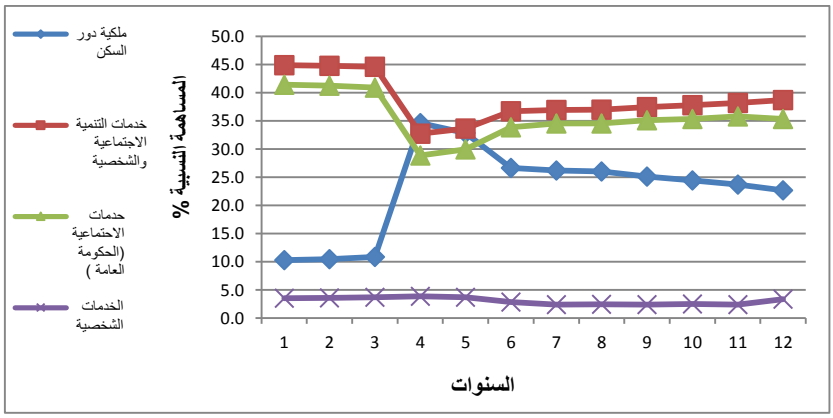

شكل رقم (10)

تطور في الأهمية النسبية المئوية لنشاط القاعات الخدمية وحسب الأنشطة الاقتصادية وبالأسعار الثابتة (١٩٨٨=١٠٠) خلال المدة (2000-2012)

المصدر: من إعداد الباحث من الجدول (13)

ثانياً: التطور الاقتصادي للقطاعين (العام والخاص) وفق مؤشر معدل تكوين راش المال المحلي حسب الأنشطة الاقتصادية.

لو أردنا أن نبين توزيع المجال المتاح للقطاعين العام والخاص في الاقتصاد العراقي فعلينا أن نراجع كيفية توزيع معدل تكوين رأس مال الثابت بين القطاعين المذكورين وبهذا الصدد نقدم الجدول (16) حيث يوضح توزيع معادلة تكوين رأس المال يبين القطاعين خلال فترة الثمانينات

جدول (16)

إجمالي تكوين رأس المال المحلي للقطاعين (العام والخاص) بالأسعار الجارية والنسبة (%) حلال المدة (1980-1990)

القيم (مليون دينار)

التسلسل	السنوات	القطاع العام		القطاع الخاص		المجموع
		مليون دينار	نسبة مئوية	مليون دينار	نسبة مئوية	
1	1981	4089.5	80.2	1009.5	19.8	5099.0
2	1982	4547.4	80.2	1122.3	19.8	5669.7
3	1983	3892.7	82.6	819.9	17.4	4712.6
4	1984	3036.4	77.8	865.0	22.2	3901.4
5	1985	2868.3	77.5	831.1	22.5	3699.4
6	1988	3382.1	76.9	1014.0	23.1	4396.1
7	1989	3744	59.4	2561.5	40.6	6305.5
8	1990	3383.3	54.4	2836.7	45.6	6220.0

المصدر: وزارة المالية العراقية / الدائرة الاقتصادية / نشرات اقتصادية مختلفة.

ويبين الجدول (16) بهيمنة حصة القطاع العام على تكوين رأس المال المحلي خلال المدة (1981-1990) ولكن ما يلاحظ على هذه الهيمنة بأنها اختزلت في نهاية المدة فبعد أن كانت الأهمية النسبية المئوية للقطاع العام (80.2%) في سنة (1981) أصبحت (54.4%) في سنة (1990) في حين إن القطاع الخاص ارتفعت من (19.8%) في سنة (1981) إلى (45.6%) في سنة (1990) وتظهر الحقيقة أكثر وضوحا في الشكل (11)

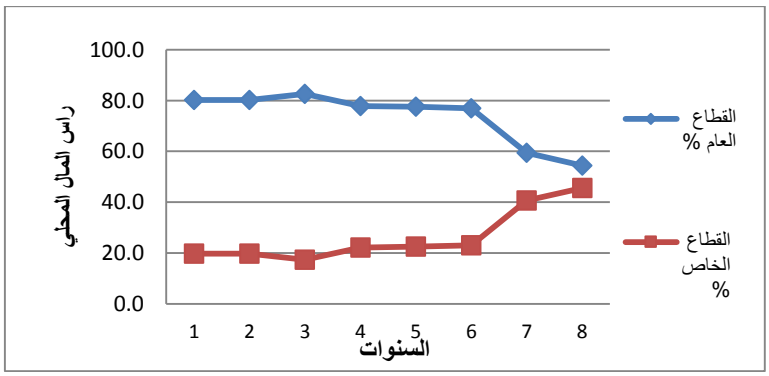

شكل رقم (11)

تطور الأهمية النسبية المئوية لإجمالي تكوين راش المال المحلي للقطاعين (العام والخاص) وبالأسعار الجارية خلال المدة (1981-1990)

المصدر: إعداد الباحث من الجدول (16)

نستخلص من الشكل بأنَّ الفجوة بين القطاعين بدأت بالانكماش خلال فترة الثمانينات ويعكس مرحلة التقارب المثلى بين القطاعين التي ظهرت بالنسبة للاقتصاد العراقي حيث بدأت هيمنة الحكومة تنحسر تدريجيا لصالح القطاع الخاص وأصبحت الخيارات اكبر أمام الاقتصاد العراقي للمضي نحو تنفيذ برنامج الخصخصة. وكان من الأجدر للقائمين على إدارة الاقتصاد في حينها

الاستمرار بهذا النهج للاستفادة من نتائجها وايجابياتها. وعند دراسة الحالة للاقتصاد خلال فترة التسعينات فأننا نأخذ الجدول (17).

جدول رقم (17)

إجمالي تكوين رأس المال المحلي للقطاعين (العام والخاص) بالأسعار الجارية خلال المدة (1991-2000)

القيم (مليون دينار)

التسلسل	السنوات	القطاع العام		القطاع الخاص		المجموع
		مليون دينار	نسبة مئوية	مليون دينار	نسبة مئوية	
1	1991	2313.1	70.3	976.0	29.7	3289.1
2	1992	7477.1	91.8	669.9	8.2	8147
3	1993	20524	77.8	5844.6	22.2	26368.6
4	1994	29024	60.4	19020.2	39.6	48044.2
5	1995	91340.9	78.8	24526.8	21.2	115867.7
6	1998	345677.8	83.9	66387.3	16.1	412065.1
7	1999	652205	86.5	101856.0	13.5	754061
8	2000	1314915	89.7	150337.6	10.3	1465253

المصدر: المجموعة الأحصائية (2005-2006)/ الجهاز المركزي للإحصاء/ جدول رقم (14 -15) ص (474)

نستخلص من الجدول بأنَّ القطاع العام يستحوذ على إجمالي تكوين رأس المال المحلي واستمر القطاع العام في احتكاره وهيمنته طيلة العقد الأخير من التسعينات وكانت هيمنة القطاع العام على إجمالي تكوين رأس المال المحلي تشكل (70.3%) للقطاع العام مقابل (29.7%) للقطاع الخاص. ويعود السبب في ذلك إن العراق خلال تلك الفترة بدأ بتنفيذ برنامج أعمار اقتصاده بعد دمار البني التحتية للاقتصاد من قبل التحالف الأمريكي على العراق والشكل (12) يبين بأنَّ الفجوة بين القطاعين على طول الفترة متباعدة ولم تشهد تقارباً نسبيا بينهما إلا في سنة (1994) ولكن ظلت الفجوة بينهما تتجه نحو التوسع وكما في الشكل **(12)**.

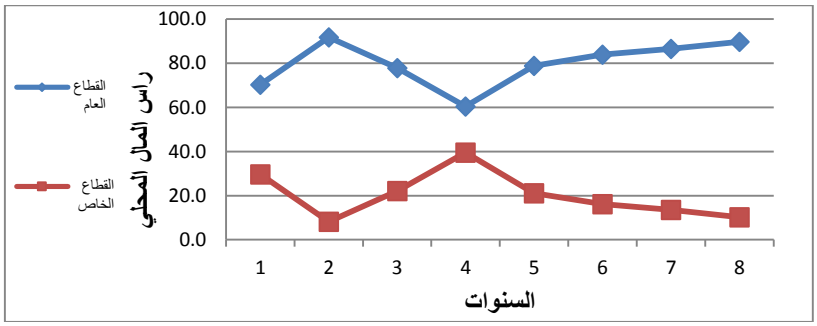

شكل رقم (12)

نطور في الأهمية النسبية المئوية لتكوين رأس المال المحلي للقطاعين (العام والخاص) بالأسعار الجارية خلال المدة (1991-2000)

المصدر: إعداد الباحث من الجدول (17)

وعند مقارنة التغيرات في المجال الأساسي لمعدل تكوين رأس المال بين القطاعين خلال المدة (2012-2000) وكما موضح في الجدول (18)

جدول رقم (18)

إجمالي تكوين رأس المال المحلي للقطاعين (العام والخاص) بالأسعار الجارية حلال المدة (2000-2012)

القيم (مليون دينار)

التسلسل	السنوات	القطاع العام	الأهمية النسبية للقطاع لعام %	القطاع الخاص	الأهمية النسبية لقطاع الخاص %	المجموع
1	2000	2596.7	92.05	224.3	7.95	2821
2	2001	4238.3	92.49	344.2	7.51	4582.5
3	2002	2726.7	82.17	591.5	17.83	3318.2
4	2004	4023.8	92.97	304.2	7.03	4328
5	2005	8417.5	97.31	233.1	2.69	8650.6
6	2006	16838.9	97.94	354.1	2.06	17193
7	2007	5400.2	95.46	257.1	4.54	5657.3
8	2008	18038.4	98.14	341	1.86	18379.4
9	2009	12249.8	96.81	403.9	3.19	12653.7
10	2010	10710.5	93.87	699.4	6.13	11409.9
11	2011	14480.9	97.27	406.2	2.73	14887.1
12	2012	15258.8	97.07	460.6	2.93	15719.4

المصدر: المجموعة الإحصائية (2005-2006) / وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي / الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات /جدول (14/11) ص 474

نجد بأن هيمنة القطاع العام بدأت بالنفوذ على حساب انكماش حصة نشاط القطاع الخاص إذ ارتفعت حصة القطاع العام من (2596.7) مليار دينار وبأهمية نسبية مئوية (92.05%) في سنة (2000) إلى (15258.8) مليون دينار وبأهمية نسبية مئوية (97.05%) في سنة (2012) بينما انخفضت حصة نشاط القطاع الخاص من (224.3) مليار دينار وبأهمية نسبية مئوية (7.93%) في سنة (2000) إلى (460.6) مليار دينار وبأهمية نسبية مئوية (2.93%) في سنة (2012) وكما يبدو من الشكل (13) بأنَّ الفجوة بين القطاعين ازدادت مقارنة في مرحلة التسعينات والثمانينات والتي تعكس تلاشي الخيارات المتاحة أمام تطبيق إستراتيجية الخصخصة في تطوير الأداء الاقتصادي بحيث لم يعد هذا الخيار موضوعا وهدفاً مشجعاً للقطاع الخاص وكان من نتائجها مزيد من التدهور في الأنشطة الاقتصادية وعزوف القطاع الخاص ولاسيما الاستثمار الأجنبي من الإقدام على الاستثمار في العراق واستنزف على أثر ذلك موارد

العراق في قنوات استثمار غير كفوءة وغير مربحة وبالشكل الذي لم يساهم في تطوير ونمو عجلة التقدم والاستقرار الاقتصادي.

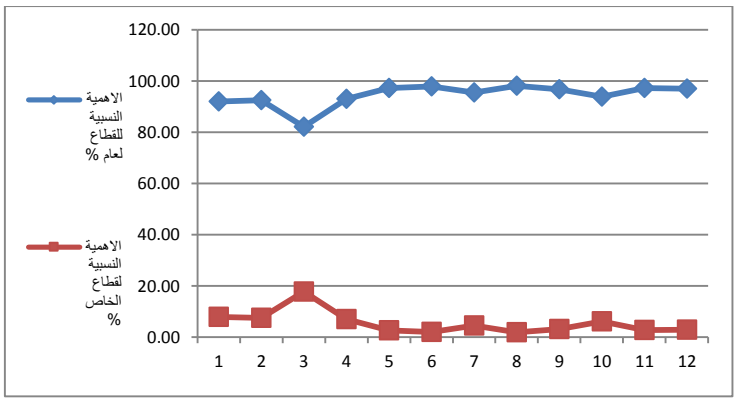

شكل رقم (13)

تطور الأهمية النسبية المئوية لأجمالي تكوين رأس المال المحلي مابين القطاعين (العام والخاص) خلال المدة (2000-2012)

المصدر: إعداد الباحث من الجدول (18)

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات

١. يتمثل الخيار المتاح أمام إستراتيجية الخصخصة في العراق في الاتجاهات التي تضمن تقليص وانحسار التشوه البنياني بين القطاع السلعي من جهة والقطاع الخدمي والتوزيعي من جهة أخرى.

٢. تعاظم شان القطاع الإستخراجي والنفطي ضمن القطاع السلعي مقارنة بقطاع الزراعة والصناعة والتشييد والماء والكهرباء والذي يعكس ريعية الاقتصاد العراقي خلال المدة وهو ما ساعد على تعميق مشكلة التدهور البنياني التي يعاني منها الاقتصاد العراقي نحو الأسوأ وأصبح الاقتصاد العراقي أكثر تأثراً بالتقلبات الخارجية ولاسيما أسعار النفط الخام.

٣. شهد الاقتصاد العراقي خلال فترة الثمانينات تناغماً وتقارباً ما بين القطاعين العام والخاص وفق مؤشر إجمالي تكوين رأس المال المحلي إذ سجل نهاية فترة الثمانيات حالة التقارب بين القطاعين وذلك من خلال ما أظهرته القطاع الخاص بأهمية نسبية متزايدة خلال المدة مقابل انكماش الأهمية النسبية المئوية للقطاع العام والذي انعكس إيجابا على التكامل البنياني للاقتصاد العراقي من حيث التوزيع في حصة القطاعين العام والخاص على تكوين رأس المال المحلي.

٤. تعاظم أهمية الإنتاج السلعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالإنتاج التوزيعي والخدمي على اعتبار إن القطاع النفطي وخاصة إنتاج النفط الخام يشكل بوحدة أكثر من (75%) من الإنتاج السلعي، وفرصة دخول القطاع الخاص في مجال نشاط الإنتاج النفطي تكاد تكون معدومة وبالنتيجة على ذلك يقلل من الخيارات المتاحة لتطبيق إستراتيجية الخصخصة

٥. لم يكن الأفق أو الخيار المتاح أمام تطبيق إستراتيجية الخصخصة لاسيما في فترة ما بعد (2000) إلا في مجال أنشطة الزراعة والصناعة والتشييد والبناء وذلك لتدني الاستثمار وقلة نشاط القطاع العام في مجالات هذه الأنشطة.

٦. تعد أنشطة الإنتاج التوزيعي والمتمثل بنشاط النقل والخدمات وتجارة الجملة والمفرد وخدمات العقارات والبنوك والتامين خيارا اقتصاديا ومناخا استثماريا مشجعا وجيدا لجذب مزيد من شركات القطاع الخاص وتطوير أداء الشركات العاملة في هذا المجال.

٧. يعد مجال الإنتاج الخدمي مجالا وافرا وخيارا ضامنا لتطبيق إستراتيجية الخصخصة وسيما إن القطاعات المتمثلة لهذا النشاط وخاصة في السنوات الأخيرة أظهرت تباينا كبيرا في مستوى تطور أدائها.

٨. امتازت فترة الثمانينات بالتقارب بين القطاع العام والخاص وفق مؤشر معدل تكوين رأس المال المحلي بين القطاعين ،واتجهت الفجوة بينهما نحو التقارب في نهاية المدة ولكن لم يتم الاستفادة من هذه الميزة في الفترات اللاحقة في تنفيذ إستراتيجية خصخصة الاقتصاد العراقي والتي سرعان ما اتجهت الفجوة بينهما بالاضطراب والتنافر وازدادت التباعد بينهما في السنوات العشرة الأخيرة ما بعد (2000) مما عقدت من مسالة مشاركة القطاعين في تطوير أداء الاقتصاد العراقي فتوسع بذلك هيمنة نشاط القطاع العام على حساب عزوف نشاط القطاع الخاص في تطوير أداء الاقتصاد العراقي، وانعكس بذلك على زيادة العبء على الحكومة في إدارة الاقتصاد وبالطريقة التي تحقق المثلى أو الأقرب إلى المثلى في تخصيص الموارد وتوزيع الدخل وعلى اثر ذلك اختزل الاستثمار الأجنبي من المشاركة في تطوير الاقتصاد.

ثانياً: التوصيات

١. السعي الجاد والمستمر باتجاه الهدف الذي يخدم تقليل التشوه البنياني القطاعي للاقتصاد العراقي ولاسيما التقسيم الوظيفي للاقتصاد العراقي بين القطاعات السلعية والتوزيعية والخدمية.

٢. السماح للقطاع الخاص بأخذ المبادرات والتدابير اللازمة بالتوجه نحو الصناعات النفطية والإستخراجية من خلال تأسيس شركات عراقية وطنية وبرؤوس أموال عراقية مع تدعيم القطاع الخاص من قبل الحكومة بما يخدم هذا الاتجاه حتى وإن اقتضت المشاركة في رأس مال هذه الشركات من اجل مزاولة النشاط الاقتصادي من قبل القطاع الخاص في هذا المجال.

٣. توفير فرص كافية ومناسبة في مجال أنشطة الزراعة والصناعة والتشييد والبناء والماء والكهرباء لتطبيق إستراتيجية الخصخصة ولاسيما إن الاستثمارات في هذه المجالات ليست بالمستوى المطلوب ولابد من تحفيز الاستثمار نحو تطوير أنشطة القطاعات المذكورة علماً أنَّ تطوير هذه القطاعات يضمن امتصاص فائض الايدي العاملة في سوق العمل وتنميتها وتطويرها بما يخدم التكامل البنياني للاقتصاد القومي.

٤. تشجيع القطاع الخاص بالتوجه نحو مجالات أنشطة التوزيع وخاصة أنشطة النقل والخدمات والبنوك والتأمين وتقديم كل التسهيلات لشركات القطاع الخاص في هذا المجال وبما في ذلك مجال النقل الجوي والبري والبحري والحديدي وخدمات المصارف، والسعي نحو جذب الاستثمار الأجنبي لخوض تجربة الخصخصة في هذا المجال.

٥. دعوة الحكومة إلى ترك فسحة كبيرة أمام القطاع الخاص لممارسة دور أكبر في مجال النشاط الخدمي والتنازل عن دورها في مجال أنشطة الخدمات الاجتماعية (الحكومية العامة).

المصـــادر

أولاً: العربية

١- توفيق، سعد حقي (الدكتور)/ التنافس الدولي وضمان امن النفط / بحث منشور/ مجلة العلوم السياسية /العدد (٤٣)/جامعة بغداد/ ص (١٢) / www-iasr-net

٢- منهج مفتوح للتعريف على أساسيات صناعة النفط/ مقدمة لصناعة النفط/ pdf/page 1 / Internews /Local Voices/Global Changer/Open oil

٣- التقرير الاقتصادي العربي الموحد/ الفصل الخامس: التطورات في مجال النفط والطاقة/ صندوق النقد العربي/ ص ٤

٤- التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2002) / صندوق النقدي العربي/

www arbfund .org .Data/site 1/2002/ / AMF pdf page 172-177

٥- احمد ابريهي علي/الاقتصاد العراقي وآفاق المستقبل القريب/ pdf /www iie org

٦- د.كامل العضاض/ إعادة هيكلية الاقتصاد العراقي ودور الدولة ومشاريع الخصخصة المطروحة /ورقة مقدمة للحلقات الدراسية للجنة تنسيق التيار الديمقراطي العراقي/ المملكة المتحدة/ لندن/ ابريل – 2015 / pdf

٧- سحر جاسم محمد / الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط اقتصاد السوق / بحث منشور /قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية /المديرية العامة للإحصاءات والأبحاث / البنك المركزي العراقي / pdf/٢٠١١ / www.cbi.iq / ص 6

٨- د.محمد عبد صالح ود.عماد صالح / الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في العراق/ بحث منشور / conf 7/٢٠٠٧ / www nazah iq / pdf / ص ١٦ .

٩- م.م ملحاوي، خاتم كريم /الخصخصة كنموذج للإصلاح الاقتصادي في العراق /بحث منشور على شبكة مركز الرافدين للدراسات والبحوث الإستراتيجية / www. Alrafedin.com/pdf /2012. 05. 03

ثانياً: الأجنبية

10. Boris Bogovic and Others /The New Model of Privatization in Serbia / center of liberal democratic studies /Belgrade/ December - 2000 / page 6.

11. Krisie M.Engemann and Others /Do oil shocks Drive Business Cycles ? Some U.S and International Evidence / Working Paiper 2010-007D /March 2010/ Research Dision / Federal Reserve Bank of St-Louis page 5 /pdf .

12. Kristie M. Engemann, Michael T. Owyang and others/ Where is an Oil Shock?/ Working Paper -11-016B. //http://research.stlouisfed.org/ wp 2011/2011-016.pdf/ June 2011 /page 7.

13. Paul Cashin, Kamiar Mohaddes, Maziar Raissi, and Mehdi Raissi / The Differential Effects of Oil Demand and Supply Shocks on the Global Economy/ WP/ 12/ 253/ IMF Working paiper/2012/ Page 4

14. Lutz Killiam , and Cheolbeom park/The impact of Oil Prices Shocks on the US Sock market/Dec.31.2007/Page 2/ www.personal,umich.edu./pdf

15. Oil Production Technology /Working document of the (North American Resources Development Strategy / Prepared by the Technology Sub-group of the Operations and Environment Task group /Sep.15- 2011/Teach Paper pdf /www npc Org /page 1.

16. Bassam Fattoh / How Secure are Middle East Oil Supplies ? /Oxford Instiute for energy studies /WPM /Sept -2007/page 2/www .oxford enegy.org.

17. EIA / US Crude Oil Production to 2025 : Updated Projection of crude types /May 28-2015/page (1) /www eia .gov.

18. Privating State – Owned Companies /The properity paper 3 / CIPE / Economic Reform prosperity paper /page 6.